الفصل الرابع

مصر والتحالف الدولى ضد أفغانستان

المبحث الأول: أحداث ١١ سبتمبر والتوظيف السياسى للأحداث

المبحث الثانى: موقف مصر إزاء التحالف الدولى ضد أفغانستان

المبحث الثالث: أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

مصر والتحالف الدولى ضد أفغانستان

بعد الاعتداءات الإرهابية التى استهدفت مبنى وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن ومركز التجارة العالمى فى نيويورك صباح ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على نحو لم يسبق له مثيل فى التاريخ، بدت الولايات المتحدة الأمريكية ـ الدولة الأقوى والأعظم فى العالم ـ ولو لبعض الوقت ـ كأن لا حول لها ولا قوة : قيادتها مختفية، أو بالأحرى مختبئة خوفًا من ضربات أخرى، إرادتها مشلولة، قراراتها مرتبكة، كرامتها مجروحة ومهانة، خسائرها فادحة، شعبها يواجه حالة من الذهول تختلط فيها مشاعر الحزن والخوف والانكسار، وهى تتطلع إلى العالم لكى يؤيدها ويقف إلى جانبها فى محنتها الفريدة .

فى تلك اللحظات القاسية وما أعقبها، كان هناك قدر كبير من المكابرة، فإلى جانب الرغبة الجامحة فى الانتقام، كانت ثمة محاولة للظهور أمام العالم فى مظهر الهادئ والقادر على استيعاب الموقف من دون ارتكاب حماقات، وقد عكست حالة التمزق هذه واقع الإدارة الأمريكية نفسها التى كان بعض أعضائها المتشددين يدعو إلى الانتقام الفورى والساحق؛ حفاظًا على هيبة الولايات المتحدة وجبروتها واحترامها تجاه الآخرين، بينما ينصح البعض الآخر منها بالتعقل والتروى والتخطيط الجيد؛ لأن العدو المطلوب الانتقام منه وتدميره ليس سوى شبح يمكن أن تحس بوجوده فى أى مكان من العالم، ولكن من دون أن تراه أو يكون له عنوان محدد . وهكذا ... انتصرت وجهة نظر الفريق الثانى الذى يعتبر أبرز رموزه وزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وخلصت الإدارة الأمريكية إلى تحديد عدوها : الإرهاب .

وبدأت تطالب الدول الأخرى بتحديد مواقفها منه، حيث خيرت دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو تكون مع الإرهابيين (Either you are with us or you are with terrorists)، ونظرًا لأن الحرب ضد الإرهاب التى أعلنتها الولايات المتحدة أصبحت تستهدف بالأساس دولًا عربية وإسلامية وأحزابًا وتنظيمات موجودة فى بعض دول العالم العربى والإسلامى، فقد أصبح انضمام دول عربية وإسلامية إلى التحالف ضد الإرهاب أو مشاركتها فيه بفاعلية مسألة جوهرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وبصفة عامة، فإن موقف التأييد الضمنى للحرب ضد أفغانستان الذى عبرت عنه مصر ومعظم الدول العربية[١]، والذى قامت دول عديدة فى إطاره بتقديم الدعم والمساندة للولايات المتحدة الأمريكية، أكد عليه الرئيس حسنى مبارك بوضوح فى خطابه بمناسبة عيد العمال فى مطلع مايو ٢٠٠٢ . وهذا الموقف يمكن فهمه فى ضوء ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها بتصنيف كل من لا يقف إلى جانبها فى حربها ضد الإرهاب بأنه ضمن المعسكر الآخر وعليه تحمل نتائج ذلك.

ومن هنا، حرصت مصر والدول العربية على أن تنأى بنفسها عن هذا الوضع، وبالذات فى ظل طبيعة العلاقات التى تربط العديد منها بواشنطن وخصوصيتها، لكن هذه الدول حرصت فى الوقت نفسه على ألا يتجاوز موقعها من الحرب ضد أفغانستان حدود التأييد الضمنى وتقديم أشكال من الدعم للولايات المتحدة دون الإعلان عن ذلك، وبخاصة فى ظل تصاعد مظاهر الرفض الشعبى للحرب فى العديد من هذه الدول[٢].

---

(١) بالنسبة إلى رد الفعل العربى على المستوى الشعبى أنه جاء على النقيض تمامًا من الموقف الرسمى الذى عبرت عنه النظم الحاكمة من العديد من الدول العربية، أعلنت قوى وتنظيمات حزبية ونقابية ولجان سياسية وثقافية وفكرية إدانتها للحرب، وعلى سبيل المثال فقد أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى ولجنة المتابعة للمؤتمر القومى الإسلامى بيانًا اعتبرتا فيه «أن العدوان العسكرى الأمريكى البريطانى ضد أفغانستان هو عدوان على كل بلد عربى أو مسلم» ودعا البيان إلى مقاومة هذا العدوان والعمل الفورى على وقفه محملًا المجتمع الدولى المسئولية الكاملة عن وضع حد لهذا التحكم الأمريكى فى مصير العالم.

كما اندلعت تظاهرات شعبية منددة بالحرب ضد أفغانستان فى العديد من الدول العربية مثل مصر والعراق والسودان، وفى هذا السياق برز دور قناة «الجزيرة» التى تبث من الدوحة فى تغطية أحداث أفغانستان بوجهة نظر غير غربية، وطلبت أمريكا من الحكومة القطرية أن تعمل على ضبط ما تبثه القناة، كما طلبت الإدراة الأمريكية من قنوات التليفزيون عدم بث صور القتلى والجرحى المدنيين فى أفغانستان نتيجة القصف الأمريكى حتى لا يثير ذلك الرأى العام.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، **تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها**، أحمد يوسف وممدوح حمزة (محرران)، **صناعة الكراهية فى العلاقات العربية ـ الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠٠٣، بيروت، ص ٣١٦ .

المبحث الأول

أحداث ١١ سبتمبر والتوظيف السياسى للأحداث

دخل التاريخ الأمريكى ومن ورائه النظام الدولى خلال دقائق قليلة من الزمن منعطفًا جديدًا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن تعرض عدد من رموز الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهجوم خاطف، استخدمت فيه طائرات مدنية تم اختطافها بركابها والسيطرة عليها وقيادتها إلى اصطدام مباشر مع أهدافها المحددة من قبل.

أسفر الحادث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمى فى نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالى الغربى من البنتاجون معقل وزارة الدفاع الأمريكية. فقد زلزل عرش الزعامة الأمريكية للعالم.. وأسقط «ورقة التوت» التى كانت تستر المخابرات المركزية الأمريكية، حيث فوجئت مثل كل الناس بوقوع الحادث، وهى التى صدعت العالم من قبل بكثرة الكلام عن إمكاناتها المذهلة التى تجعلها تسمع «دبة النملة» فى أى مكان على ظهر الأرض. بل أزال الحدث بدءًا من لحظاته الأولى ذلك اليقين الراسخ فى وجدان الشعب الأمريكى وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع، وفى حماية قوتها العسكرية الأسطورية يمكنها أن تعيش آمنة بعيدة عن أخطار العالم ومشاكله.

وأظهر الحادث أيضًا عجز مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكى، الذى لم يستطع الإمساك بأية خيوط يمكن أن تساعد على معرفة الجهة الحقيقية المسئولة عن الحادث ... ! وجعل وزير الدفاع الأمريكى «دونالد رامسفيلد» يقول: «لقد أصبحنا فى حاجة إلى إحداث تغيير فى قواتنا المسلحة يمكننا من حماية وطننا»، أسباب الهجوم على الولايات المتحدة يوم ١١ سبتمبر كانت واضحة للجميع بما فى ذلك الإدارة الأمريكية نفسها[١]، فهذا الهجوم كان

(١) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

إحدى ثمرات « السياسة العرجاء» التى تتبعها واشنطن فى مناطق كثيرة من العالم، خاصة منطقة الشرق الأوسط، والتى تقوم على الانحياز الكامل لإسرائيل والكيل بمكيالين فى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والتصرف بأسلوب «غطرسة القوة» مع الكثير من الشعوب العربية والإسلامية، خاصة الشعبين الفلسطينى والعراقى[١].

إلا أن الولايات المتحدة لم تشغل نفسها بالتفكير فى الأسباب التى أدت إلى هجوم ١١ سبتمبر. وإنما بدأت فورًا تخطط للانتقام !! الانتقام ممن؟! كان هذا هو السؤال الصعب الذى واجه الإدارة الأمريكية فى البداية، لكنها لم تتوقف أمامه طويلًا، ولم تضيع وقتها فى البحث عن أدلة تقودها إلى الجهة الحقيقية المسئولة عن الحادث؛ لأنها كانت فى حاجة سريعة إلى «كبش فداء» تذبحه؛ لتفتدى به «كرامتها» التى جرحت تحت أنقاض مركز التجارة العالمى «وهيبتها» التى غطاها غبار حطام البنتاجون، فقررت بسرعة أن يكون «كبش الفداء» هو أسامة بن لادن.

التوظيف السياسى للأحداث

توجد ثلاثة اتجاهات فى تفسير ما حدث صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه الشائع الذى اعتمدته الإدارة الأمريكية من توّها، يفيد بأن عددًا من الإرهابيين الإسلاميين قاموا بتنفيذ تفجيرات واشنطن ونيويورك، وبدا مثيرًا للدهشة أن تتجه أصابع الاتهام على الفور إلى أسامة بن لادن، وذلك على الرغم من أنه كان يستحيل فى ظل الظروف التى أحاطت بالأحداث تحديد الأشخاص المتورطين فيها فى اليوم نفسه[٢].

الاتجاه الثانى:

وهو أقل انتشارًا يذهب إلى أن أطرافًا غير عربية وغير إسلامية هى التى خططت للهجمات ونفذتها، على أساس أن الدقة المتناهية التى أصابت بها الطائرات أهدافها تصعب نسبتها إلى قلة من الإسلاميين يعيشون فى كهوف أفغانستان، وأن اعتداءاتهم السابقة ظلت محدودة الهدف والنطاق. وكان من بين من حملهم هذا الاتجاه مسئولية ما حدث «الصهيونية الغربية» انطلاقًا

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤ .

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ، أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

من هدفها فى إعادة تأجيج الحملة ضد الإسلام، وتخريب العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية «الصديقة»[١]. وسرت فى هذا الخصوص شائعة ـ لم يلبث أن تم تكذيبها ـ تدلل على صحة التورط الصهيونى تفيد أن ٤٠٠ موظف يهودى من العاملين فى برجى مركز التجارة العالمى لم يذهبوا إلى عملهم صباح يوم الحادى عشر من سبتمبر، بعد أن تلقوا تحذيرات من مجهولين. ومال فريق آخر داخل الاتجاه نفسه إلى إلقاء التبعة على مواطنين أمريكيين عاديين، احتجاجًا على سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، واستند فى ذلك إلى أن تفجير المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوماسيتى فى ١٩ إبريل عام ١٩٩٥ قام به تيموثى ماكفاى أحد الجنود الأمريكيين فى حرب الخليج[٢]. أما الفريق الثالث والأخير، فلقد خلص إلى أن ضخامة العمل وتعدد مساراته وتقارب توقيتاته، عوامل ترجح أن تنسيقًا ما قد تم بين عدة أطراف، منها اليمين الأمريكى، وعناصر بلقانية، ويمكن أيضًا مراجعة تصريح لنائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى قال فيه بعد ساعات من صواعق النار فوق نيويورك وواشنطن: إن ما جرى يحمل توقيع جهاز دولة[٣].

الاتجاه الثالث:

وهو مرفوض أمريكيًا، وإن كان قد بدأ يفرض نفسه على التحليلات السياسية بعد نحو خمسة أشهر من تأمل لتسلسل الأحداث، وأن أمريكا علمت مسبقًا أن الهجمات ستقع ولم تتحرك لمنعها، ليكون ذلك هو كعب أخيل الذى يمكنها من صف العالم من ورائها فى إطار حملة دولية واسعة لتصفية الإرهاب، والقضاء على «جيوب» المعارضة لنفوذها هنا وهناك، وكان أول صوت يهز الاعتقاد الذى بدأ يترسخ بشأن تفسير هجمات ١١ سبتمبر وتحديد المسئولين عنها صوت الكاتب الفرنسى تييرى ميسان فى كتابه الشهير «الخدعة المرعبة»[٤]. هذا الكتاب الذى راج رواجًا واسعًا فى فرنسا، ثم فى كل أوروبا قبل أن يصادر من الأسواق الفرنسية والأوروبية بشكل عام، ومؤلف هذا الكتاب لا يشكك فى أن عملًا إرهابيًا قد استهدف مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع الأمريكية، لكنه لا يثق فى أن التفسير الرسمى لما حدث هو التفسير الصحيح.

وفى هذا السياق سجل ميسان جملة انطباعات شخصية أهمها:

---

(١) صلاح الدين حافظ، **الإسلام وفوبيا الانتقام الأمريكى**، جريدة الأهرام، ١٩/ ١/ ٢٠٠١.
(٢) السيد هانى، شاهد على حرب أفغانستان، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧.
(٣) محمد حسنين هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩٦.
(٤) نيفين عبد المنعم مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢٢.

١- أن جماعة داخل الجيش الأمريكى استطاعت أن تحصل على معلومات دقيقة باستخدام الكود السرى للرئاسة، وأن توظفها فى تنفيذ هجماتها.

٢- أن الرئيس الأمريكى كان على علم مسبق بالهجمات، بعد أن حذرته منها معلومات من CIA ومخابرات دول أخرى صديقة (فرنسية وإسرائيلية وروسية وألمانية ومصرية)، ويبدو ذلك بفتور تعامل بوش مع مشهد اصطدام الطائرة الأولى بمركز التجارة، والذى تابعه فى أثناء زيارته لمدرسة بولاية فلوريدا صباح يوم ١١/ ٩/ ٢٠٠١ .

٣- أن وزارة الدفاع الأمريكية هوجمت بصاروخ، وليس بطائرة اختطفها إسلاميون مزودون بقواطع صغيرة (Cutters) كما قيل.

٤- أن لائحة الاتهام الأولى لائحة ملفقة فشلت الإدارة الأمريكية فى إثبات صحتها، على الرغم من حديثها المتكرر عن أدلة فى حوزتها.

واتفق الخط العام لتحليل ميسان، ومن الثابت أيضًا أنه كانت هناك معلومات محددة رفعت للرئيس وتعامل معها باستخفاف ظاهره أقرب ما يكون إلى التواطؤ، ولم يكن أكثر صراحة فى اتهام بوش بالتواطؤ من تلك الرسالة التى بعث بها ضابط السلاح الأمريكى ستيف بتلر إلى الصحف ونشرت فى ٢٦ مايو ٢٠٠٢، وجاء فيها ما نصه: «بالطبع عرف بوش بالهجمات الوشيكة على أمريكا، ولم يفعل شيئًا لتحذير الشعب الأمريكى؛ لأنه يحتاج هذه الحرب ضد الإرهاب، فوالده «جورج بوش» الرئيس السابق وجد صدام واحتاج هو إلى أسامة[١]. وعززت من شبهة التواطؤ المشار إليه تلك المعلومات الخطيرة التى تضمنها كتاب فرنسى آخر بعنوان «بن لادن» عن مفاوضات سرية أجراها بوش ونائبه ديك تشينى ـ ممثل شركات النفط العملاقة ـ مع نظام طالبان/ القاعدة واستمرت إلى ما قبل هجمات سبتمبر بشهر واحد، وانصب موضوعها على نقل نفط بحر قزوين عبر الأراضى الأفغانية[٢].

من الواضح إذن أن التفسير الأمريكى الرسمى لأحداث سبتمبر تفسير مجروح، فليس هناك دليل قاطع على تورط بن لادن على الرغم من تهلله هو وتنظيمه بما حدث، هذا فضلًا عن أنه ليس هناك أى دليل ـ فى حالة تورطه ـ يثبت أنه المسئول الوحيد، وفى كل

(١) الحياة، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٢ .

(٢) صلاح ماميش، **أمريكا والنفط والإرهاب علاقات مترابطة**، الأهالى، ٢/ ٥/ ٢٠٠٢ .

الأحوال فإن الولايات المتحدة استثمرت أحداث ١١ سبتمبر على أكمل وجه لتحقيق أهداف تحددت سلفًا. وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر، تسرّع بوش فى وصف حربه ضد الإرهاب بـ«الحرب الصليبية»، لكن هذا التوصيف الدينى لهدف الحرب كان يضر بعملية بناء التحالف الدولى؛ لذلك سرعان ما تراجع عنه الرئيس بوش، ورد استخدامه إلى تحريف وسوء فهم وفصل المعنى عن السياق، واختار مسمى يجمع ولا يفرق هو : «إدامة الحرية» (Enduring Freedom).

ومن بعد توالت تأكيدات بوش على احترام العقيدة الإسلامية، والإعراب عن أن الإرهابيين عندما يروعون الآمنين وينشرون الرعب والفزع فى أوساطهم باسم الدين، فإنهم إنما يحاولون خطف الإسلام نفسه (They try to hijack Islam it self)[١]. كما خطب بوش فى المركز الإسلامى بواشنطن، وقابل بين الإسلام الذى هو «السلم» والإرهابيين الذين «يمثلون الشر والحرب». واستهجن ومعه بعض أعضاء إدارته فكرة الصدام الحتمى بين الحضارتين الغربية والإسلامية مع الإقرار بوجود فجوة خطيرة بينهما، لكن هذا الموقف لم يكن هو الموقف الحقيقى أو الفعلى لإدارته، وبالتالى فإنه لم يحل دون استهداف العرب والمسلمين بأعمال العداء كجزء مما يسمى ظاهرة الإسلاموفوبيا، فلقد حمل جون أشكروفت وزير داخلية بوش بعنف على الإسلام، وقال فيه مقولته الشهيرة: «إن الإسلام دين يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت من أجله، فى حين أن المسيحية دين يرسل فيه الله ابنه ليموت من أجلك»، وهى مقولة تتطاول على الذات الإلهية وترفع عليه ذات الإنسان. هذا علمًا بأنه على مدار عشر سنوات من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ تعرض الداخل الأمريكى إلى ١٢٩ عملًا إرهابيًّا لم يقم بأى منها إسلاميون بل أمريكيون لاتينيون ويساريون ويمينون ويهود[٢].

***

(١) من خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس فى ٢٠/ ٩/ ٢٠٠١.
(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

المبحث الثانى

موقف مصر إزاء التحالف الدولى ضد أفغانستان

أدانت مصر بقوة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر، واعتبرتها عملًا إرهابيًّا إجراميًّا راح ضحيته آلاف من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، وربطت مصر فى البداية بين تلك الأحداث والقضية الفلسطينية، حيث أكد الرئيس مبارك فى أكثر من حديث صحفى أن القضية الفلسطينية هى القضية الأولى التى تدفع للإرهاب فى العالم، وأنها سبب ٥٠٪ على الأقل من ذلك الإرهاب، مؤكدًا ضرورة أن تراجع الولايات المتحدة الكثير من سياساتها الخارجية، خاصة المتعلقة بالصراع الإسرائيلى وانحيازها الكامل ودعمها اللامحدود لإسرائيل، بكل ما تتبناه الأخيرة من سياسات عدوانية ووحشية ضد الشعب الفلسطينى، وهى السياسات التى تعتبر شكلًا من إرهاب الدولة، الأمر الذى جعل الرئيس مبارك يصف إسرائيل بأنها تتحمل ٨٠٪ من أسباب الإرهاب[١]. وصرح الرئيس مبارك فى تصريحاته الصحفية عدة مرات أن الحرب الأمريكية فى مواجهة الإرهاب قد انحرفت عن مسارها لتحقق المصالح الإسرائيلية[٢]، ووفقًا لهذا التحليل يكون حل المشكلة الفلسطينية، وإيجاد تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى بمساعدة الولايات المتحدة أمرًا حيويًّا لمنع الإرهاب، ولأن استمرار هذا الصراع واستمرار التحيز الأمريكى لإسرائيل يولدان قدرًا عاليًا من الكراهية للسياسة الخارجية الأمريكية فى العالمين العربى والإسلامى، الأمر الذى يبرز لدى البعض الانخراط فى تنظيمات وأعمال عنف ضد المصالح الأمريكية.

تطور الموقف المصرى إزاء هجمات سبتمبر وما تلاها من تركيز أمريكى على بناء تحالف دولى ضد «الإرهاب»، على نحو تضمنت دعوة من الرئيس مبارك للولايات المتحدة بعدم الشروع والانتظار قبل القيام بأى عمل عسكرى، حتى لا يتسبب فى قتل أبرياء، حتى إتمام

(١) **التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٨ .
(٢) أفغانستان وجهان، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٥.

التحقيقات اللازمة والتأكد من هوية منفذى الهجمات ومن يقف خلفهم، حتى لا يظلم أبرياء؛ مما يؤدى إلى خلق إرهابيين جدد[١]. وقال الرئيس مبارك فى حديث أدلى به لمحطة تليفزيون «إن بى سى»: إن إعلان الحرب لا يعنى سوى الدوران فى حلقة مفرغة من الحرب دون انتهاء. إن عددهم حتى لو كان ٥٠ أو ١٠٠ شخص لا يمكن أن تعاقب بشأنهم شعبًا كاملًا بريئًا بأكمله، وإن فعلتم ذلك فسوف تستجلبون على أنفسكم موجة من الانتقادات[٢].

وفى حديث آخر لصحيفة «فيجارو» الفرنسية نشر فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١، قال الرئيس مبارك: «إن شن هجوم على أفغانستان أو على دول أخرى مما يطلق عليها الدول المارقة قد يعنى قتل الكثير من الأبرياء، وهو أمر لا يختلف بالمرة عما فعله إرهابيون على الأراضى الأمريكية حين قتلوا الأبرياء»[٣]، وفى حديث ثالث لمحطة تليفزيون « بى بى سى» قال الرئيس مبارك : «إن ما يمكننى قوله للرئيس الأمريكى جورج بوش هو ألا تتسرع فى الانتقام .. انتظر حتى يظهر دليل دامغ على أولئك الذين ارتكبوا هذه الجريمة، وبعد ذلك يمكن اتخاذ إجراء»، هذه المعانى نفسها أكدها الرئيس فى أحاديث أخرى أدلى بها إلى محطة تليفزيون «سى إن إن» وصحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية، وغيرها من وسائل الإعلام العالمية[٤]. وقد اتخذت مصر هذا الموقف الذى يمكن وصفه بأنه تاريخى، فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة أحوج ما تكون إلى مشاركة ولو رمزية من القوات المصرية معها فى حملتها العسكرية على أفغانستان؛ لكى تدفع عن نفسها الاتهام بأن حربها ضد الإسلام وليست ضد الإرهاب، بدعوى أن مصر الدولة الكبرى عربيًّا وإسلاميًّا قد شاركت معها فى هذه الحرب، إلا أن مصر رفضت ذلك تمامًا، وقال الرئيس مبارك فى حديثه لصحيفة «الفيجارو» ردًّا على سؤال عن الشروط التى تحددها مصر للموافقة على الاشتراك فى الحملة العسكرية الأمريكية : «إن جامعة الدول العربية تبيح لأعضائها المشاركة فى أعمال دفاعية فقط، ولا يحق لى أن أبعث بقوات إلى خارج منطقتنا الإقليمية إلا دفاعًا عن بلادى، أو لمساعدة بلدان تكون مرتبطة فى السابق باتفاقيات دفاعية مع الجامعة العربية»[٥]. وهكذا أعلن الرئيس مبارك فى تصريحاته الصحفية المتلاحقة بأن مصر لن تشارك فى الحرب الأمريكية[٦].

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤ .
(٢) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦ .
(٣) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره .
(٤) السيد هانى، مرجع سبق ذكره .
(٥) المرجع السابق، ص ٣٧ .
(٦) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.

بل إن الرئيس مبارك فى حديثه لمحطة تليفزيون «إن بى سى» الأمريكية رفض توجيه الاتهام إلى أسامة بن لادن دون ثبوت دليل ضده. كان سؤال المذيع يقول : «لكن أجهزة المخابرات وسلطات التحقيق فى الولايات المتحدة لا تزال تكرر اسمًا بعينه، وهو اسم تعرفونه جيدًا، وهو اسم بن لادن الذى يتخذ من أفغانستان مأوى له». وكانت إجابة الرئيس مبارك : «إن كل هذا محض افتراضات، ولا أريد أن اتهم بن لادن، ماذا ستفعلون لو ثبت أن تلك الحوادث قد دبرها أمريكيون، إذن لننتظر ونرى، ولكن لا تلقوا باتهامات جزافًا على العرب والمسلمين؛ لأن ذلك يثير حفيظة الناس فى الولايات المتحدة ويثير مواطنيها من أصل عربى[١]. وقد تحفظت مصر على الدعوة لتكوين تحالف دولى ضد الإرهاب؛ إذ أكد الرئيس مبارك أن «كلمة التحالف كلمة حساسة» مشيرًا فى حديث لتليفزيون «إن بى سى» فى ١٤ سبتمبر «أن إقامة تحالف من شأنه شق صف المجتمع الدولى إلى جبهتين أو ثلاث، وهذا يعنى أن تتحول الدول التى تنضم إلى التحالف إلى أهداف للإرهابيين[٢]. وفى الوقت نفسه، أعيد طرح الرؤية المصرية الخاصة بضرورة عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب[٣] تحت مظلة الأمم المتحدة فى نيويورك أو جنيف، على أن يصدر قرارات ملزمة لجميع الدول، ولا يستثنى منها أى مجموعة من الدول، وأن تضع تعريفًا متكاملًا للإرهاب، وتمنع تمويل أو مساعدة الإرهابيين أو تقديم الملاذ الآمن لهم أو منحهم حق اللجوء السياسى .

وفى الوقت نفسه، ارتكزت السياسة المصرية على ضرورة الفصل بدقة بين جريمة قتل هذا العدد الهائل من الأبرياء الذين لا ذنب لهم فيما حدث واعتبرته جريمة إرهابية مدانة بكل المقاييس، وبين السياسة الأمريكية المعادية للحقوق والمصالح العربية والإسلامية، وسياسة الكيل بمكيالين التى تتبعها الولايات المتحدة إزاء الصراع العربى الإسرائيلى[٤]. واقع الأمر أن الموقف المصرى لم يكن موضع قبول من الولايات المتحدة.

وبعد اتصالات مكثفة، وفى ظل حملة صحفية أمريكية ضد مصر وضغوط الولايات المتحدة وتهديداتها بتصنيف كل من لا يقف إلى جانبها فى حربها ضد الإرهاب بأنه ضمن المعسكر الآخر

---

(١) **المرجع السابق** .

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠٨ .

(٣) من المعروف أن مصر كانت أول من دعا إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة؛ لمناقشة موضوع الإرهاب وتحديد آليات مواجهته فى منتصف الثمانينيات، ولكن الرؤية المصرية الخاصة بعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ظلت تواجه اعتراضات أوروبية وأمريكية منذ طرحها للمرة الأولى عام ١٩٨٦، وذلك لعديد من الأسباب: من بينها خوف تلك الدول من أن يتحول المؤتمر إلى ساحة إدانة للإسرائيليين، واعتبار ما تقوم به ضد الشعب الفلسطينى أعمالًا إرهابية، فضلًا عن الخشية من أن يضفى المؤتمر حال عقده قدرًا من الشرعية الدولية على ما تقوم به المقاومة الفلسطينية من أعمال فدائية، الأمر الذى لا يصب فى مصلحة إسرائيل.

(٤) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، **المرجع السابق** .

وعليه تحمل نتائج ذلك، ومن هنا أخذت الدبلوماسية المصرية تعيد تصميم موقفها من الحرب الأمريكية وجهودها من أجل تشكيل تحالف دولى ضد «الإرهاب» .

وتمثلت نقطة التحول فيما اعتبر الحصول على أدلة قوية وصحيحة من الإدارة الأمريكية بشأن تورط تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن فى هجمات ١١ سبتمبر، ولكن دون الإعلان عنها رسميًّا[١]. ولذلك فقد عبر الرئيس مبارك عن تأييده للجهود الأمريكية فى حديث مع تليفزيون «سى بى إس» فى ٢٥ سبتمبر، حيث قال : «إننا بالتأكيد سنؤيد هذه الجهود، فالولايات المتحدة لن تقدم على ذلك أبدًا ما لم تكن على يقين بأن بن لادن وراء ما حدث، وعاد وأكد هذا الموقف فى العديد من المناسبات بعد بدء العمليات العسكرية فى أفغانستان، ومنها حديثه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى فى ١٠ نوفمبر، والذى جاء فيه: «نحن نساند حق الولايات المتحدة فى الرد على هذه العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها[٢]. ومن المعروف، أن التأييد المصرى للجهود الأمريكية فى أفغانستان لم يتضمن مشاركة عسكرية، كما كان الحال فى التحالف الدولى من أجل تحرير الكويت عام ١٩٩١، وهو ما أكده الرئيس مبارك فى حديثه بمقر قيادة الجيش الثانى الميدانى فى ٤ أكتوبر بقوله : «إن جيش مصر للدفاع عن أرضها فقط، وأن مصر لن ترسل قوات إلى أى مكان فى العالم، وبالطبع لم يكن يعنى ذلك رفضًا لفكرة المشاركة فى التحالف ضد الإرهاب ذاتها، بل ابتعادًا عن جانبها العسكرى وحسب، والانخراط فى الجوانب الأخرى لا سيما السياسية والإعلامية والأمنية والمعلوماتية. وتضمنت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية لدعم الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى أعقاب ١١ سبتمبر، مواصلة إعطاء أولوية قصوى لحماية المواطنين والمنشآت الأمريكية فى مصر. ومنذ تلك الهجمات جرى تعزيز الأمن للقوات الأمريكية التى تمر من قناة السويس، وتطبيق توجهات سلامة الطيران، والموافقة على المشاركة فى النظام الاختيارى المتقدمة لمعلومات سلامة المسافرين، ومنح تراخيص بتحليق الطيران والمرور فى القناة[٣]. ويعد مجال تبادل المعلومات أكثر مجالات التعاون فى إطار التحالف الدولى وأكثرها

---

(١) من خلال رصد المواقف الرسمية للدول العربية، اتضح أن هذه الدول باستثناء الأردن قد رفضت الانضمام إلى هذا التحالف بمعنى محدد، وهو المشاركة بصفة عملية فى تحالف من هذا النوع، ولكنها أكدت فى الوقت نفسه تضامنها مع الولايات المتحدة فى مكافحتها للإرهاب، فقد أكد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية على هذا الموقف العربى الرسمى من التحالف الدولى ضد الإرهاب فى غير مناسبة، ففى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠١ نشرت تصريحات له مفادها أن الدول العربية لن تشارك فى عمل عسكرى بقيادة الولايات المتحدة. الخليج ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠١.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٤٠٩ .

(٣) محمود المراغى، **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق... وثائق الخارجية الأمريكية**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص ٢٠٠ .

أهمية، وذلك نظرًا لخبرة مصر فى هذا الصدد، والتى أمدت الجانب الأمريكى بمعلومات مهمة عن قيادات التنظيمات الأصولية وأساليب عملهم[١]. وفى ٧/ ١٠/ ٢٠٠١، بدأت الولايات المتحدة أولى مراحل الحرب ضد أفغانستان ما تطلق عليه «الحرب ضد الإرهاب»، «الحرب للدفاع عن الحضارة الغربية»، «حرب الخير ضد الشر» و « من ليس معنا فهو ضدنا» أى مع الإرهاب «ولهذه الشعارات دلالتها الخاصة، فهى أولًا : تهدف إلى إضفاء الشرعية على التحرك الأمريكى والتأكيد للرأى العام الأمريكى والعالمى على وجود دوافع أخلاقية نبيلة تبرر خوض غمارها[٢]. وثانيًا: تعتبر تحولًا جذريًا فى فلسفة إدارة الأزمات بطرح فرضية لا تحتمل الجدال «من ليس معنا فهو ضدنا».ومن ثم، أجبرت جميع الدول خاصة الدول العربية والإسلامية على اختيار بديل واحد وإلا تعرضت لجزء من الحملة ضد الإرهاب[٣] . كما انصاع لهذا المبدأ بعض الدول الكبرى مثل روسيا والصين والهند، إضافة إلى جميع الدول الآسيوية .

وقد أعلنت هذه الدول تأييدها للحملة الأمريكية ضد الإرهاب[٤]. لا سيما وأن هناك اتفاق مصالح ـ ولو بدون تنسيق مباشر ـ بين واشنطن وموسكو وبكين ونيودلهى، وبعض الدول الآسيوية الأخرى، بخصوص مخاطر الإسلام السياسى ـ الأصولية الإسلامية، والتى تعتبر العدو القادم لكل الأطراف . لذلك سارعت هذه الدول إلى تأييد الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، بل ومحاولة الاستفادة منها للتخلص من مشاكل داخلية فى الشيشان، وضد التجمعات الإسلامية فى غرب الصين وفى كشمير، وضد الجماعات الإسلامية الأصولية فى جمهوريات آسيا الوسطى... إلخ.

(١) أدت هجمات سبتمبر إلى قدر من المكاسب السياسية للموقف المصرى المناهض للتنظيمات الأصولية العنيفة، فمن ناحية عززت هجمات ١١ سبتمبر الموقف المصرى الرابط بين ظاهرة الإرهاب الدولى، وقيام بعض الدول بتوفير المجال الآمن لكثير من الأصوليين وتنظيماتهم، وبما ساعدهم على الاستمرار فى عملياتهم ضد الحكومات والمجتمعات على السواء، وعلى عكس الرفض الذى نالته مطالب مصر قبل هجمات ١١ سبتمبر بشأن تسلم بعض المحكوم عليهم قضائيًا، أو عدم منع اللجوء السياسى لهم فى الكثير من الدول، لا سيما الأوروبية مواقفها من هذه المطالب المصرية، فقد بدأت العديد من الدول فى تعقب هؤلاء المطلوبين وتصفية أنشطتهم، وسن القوانين التى تجرم أفعالهم، فبالنسبة لبريطانيا، بدأت مراجعة شاملة لنظام اللجوء والهجرة لحرمان المشتبه فى ارتباطهم بالإرهاب من حق اللجوء السياسى. ومن نافلة القول أن هذه السياسات والإجراءات الدولية تمثل جزءًا مما كانت تطالب به مصر، وهو ما تجلى فى تصريح ذى دلالة لوزير الخارجية المصرى قال فيه: إن أمريكا انضمت إلينا فى حربنا ضد الإرهاب.

(٢) عبد المنعم سعيد كاطو، **دروس ونتائج من حرب أفغانستان وانعكاساتها على الشرق الأوسط**، مجلة الدفاع، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢، ص ٤٥ .

(٣) **المرجع السابق** .

(٤) إيمانويل تود، **بعد الإمبراطورية**، عرض وتقديم : ليلى حافظ، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٢، ص٣٦ .

المبحث الثالث

أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان [1]

كانت التحركات العسكرية الأمريكية الضخمة فى أرجاء العالم كافة بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ هى بالطبع الاستجابة الطبيعية والمتوقعة من جانب الدولة العظمى، التى تعرض أمنها القومى لاختبار جاء مع الهجمات القاتلة على رمزى قوتها الاقتصادية والعسكرية، ولكن ظلت هناك العديد من المفارقات الجوهرية التى تثير دهشة العالم أجمع سواء كانت شعوبًا أم أنظمة سياسية. وتمثلت المفارقة الأولى فى تمحور أهداف الحملة الأمريكية ضد الإرهاب حول هدف واحد، وهو القضاء على شخص واحد ممثلًا فى شخص أسامة بن لادن. أما المفارقة الثانية، فهى تصميم دولة عظمى تتربع على مقعد الهيمنة على إنزال القصاص ضد أفقر دولة فى العالم وأكثرها تخلفًا أفغانستان. وهى الدولة التى دمرتها الحروب المتكررة المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، فليس بها

(١) «يمكن لأمريكا أن تقود أى حرب، ويمكن أن تكسب أى حرب بالفعل، لكنها لا تستطيع إدارة الحرب ما بعد الحرب».

عبارة للمستشار الألمانى الأسبق السيد شرودر. وهذا ما حدث بالفعل فى أفغانستان، حيث احتلت أمريكا أفغانستان استنادًا إلى ثلاث ذرائع: إعادة الاستقرار فى أفغانستان، والقضاء على إنتاج المخدرات، ومكافحة الإرهاب والتطرف. فما الواقع اليوم بعد سبع سنوات من الوجود الأمريكى؟ أفغانستان تعانى حالة من عدم الاستقرار وزعزعة الأمن تشمل أنحاء البلاد وامتدت لتشمل جزءًا من باكستان أيضًا، ازدات نسبة إنتاج وتصدير المخدرات فى أفغانستان عشرة أضعاف منذ احتلال أفغانستان، وكل ذلك يتم تحت مرأى ومسمع قوات الاحتلال التى تعبث دومًا بأمن واستقرار أفغانستان. إذن سياسة بوش باءت بالفشل، وحتى الحكومة التى نصبها الرئيس بوش غير قادرة على السيطرة، فهى تواجه صراعات عنيفة وعمليات قتل وتفجيرات يومية لا تخفى على أحد، لدرجة تجعل البعض يرى أن الرئيس الأفغانى «حامد كرزاى» رئيسًا لبلدية كابل، وليس رئيسًا لجمهورية أفغانستان قاطبة.

إذن ليس من قبل المصادفة أن تعود «طالبان» إلى قوة قاهرة مرة أخرى بتنسيق أمنى خفى مع المخابرات الأمريكية والبريطانية، وكما أسلفنا أن الولايات المتحدة ما زالت تتابع مشروع الفوضى الخلاقة فى إدارة الأزمات بالمنطقة لإبقاء المنطقة فى حالة من عدم الاستقرار الدائم واستخدام هذه الورقة فى الوقت المناسب ضد حلفائها الجدد فى أفغانستان، والأهم من كل ذلك تبرير حضور القوات الأمريكية ولفترات غير محددة بذريعة محاربة الإرهاب والإرهابيين.

أى أهداف إستراتيجية، وليس بها بنية تحتية تمتلكها، ولا توجد حكومة فعلية، كما أنها غير معترف بها، حيث لم تعترف بها إلا ثلاث دول فقط، باكستان والسعودية والإمارات المتحدة العربية، ولهذا فإن هذه المفارقات فى جوهرها تمثل صورة لا يقبلها عقل ولا منطق .

إن الباحث يجد أن الحملة العسكرية الأمريكية، ومعها ذيولها من الغرب فى أفغانستان كانت لها أهداف تتجاوز مجرد القضاء على طالبان والقاعدة . ويجد أن هناك أهدافًا خفية وغير معلنة للحملة الأمريكية ضد الإرهاب، ويكتشف أن ملف الحرب على أفغانستان كان معدًّا سلفًا، وأن هجمات ١١ سبتمبر كانت سببًا تتكئ عليه الولايات المتحدة لتنفيذ «سيناريو» وضعته بالتفاصيل والتواريخ لتغيير الوضع فى أفغانستان قبل شهرين[١]. ويمكن القول بأن الحرب الأمريكية فى أفغانستان، إنما حركها وارتبط بها قضية المتغيرات والتوازنات الدولية، التى استجدت على الساحة الآسيوية وتأثيراتها العالمية[٢]. وقد ساهمت هذه المتغيرات والتوازنات فى إعادة تحديد الأهداف والمصالح الأمريكية وأولوياتها فى منطقة وسط آسيا تحديدًا واضحًا، كما أفضت إلى إعادة تفعيل وضع أفغانستان ـ مرة أخرى ـ فى الفكر الجيوبوليتيكى لدى مخططى الإستراتيجية الأمريكية فى أعقاب نهاية الحرب الباردة .

أولًا: الأهداف المعلنة للحرب الأمريكية على أفغانستان

القضاء على الأصولية الإسلامية :

شهد النطاق الجيوإستراتيجى الممتد من شرق آسيا إلى أبواب الاتحاد الأوروبى غربًا خلال التسعينيات، صعودًا كبيرًا ملحوظًا للحد الأصولى الإسلامى الذى هو بطبيعته مناوئ للهيمنة الأمريكية الغربية[٣]. فقد خرجت الأصولية الإسلامية فى هذه المنطقة، وفى أفغانستان تحديدًا، تحت عباءة سياسة الحرب الباردة ـ الأمريكية ـ ضد الاتحاد السوفييتى السابق، وقد تبنت هذه الأصولية الجهاد فى مواجهة الغزو السوفييتى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩، هذا وقد مرت الأصولية الإسلامية فى إطار بلورة دورها بثلاث مراحل على النحو التالى :

---

(١) السيد هانى، شاهد على حرب أفغانستان، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٧ .

(٢) نادية مصطفى، **حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسلامية «رؤية أولية»**، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥١، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣، ص ٨٠ .

(٣) نبيه الأصفهانى، **أبعاد التقارب الروسى ـ الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ١٢٠.

• المرحلة الأولى

تشكلت بدايات هذه الظاهرة فى إطار تفاعل متغيرات دولية، وإقليمية ـ عربية ـ وإسلامية وداخلية أفغانية، ترتبط بالاحتلال السوفييتى لأفغانستان، وفى ظل هذه المتغيرات الدولية، تم توظيف بيئة الحرب الأفغانية من قبل مختلف الأطراف بداية من الولايات المتحدة التى سعت إلى توظيف الجهاد الأفغانى من أجل استنزاف القوى السوفييتية، وتحويل أفغانستان إلى مستنقع يغرق فيه السوفييت عسكريًا وسياسيًا، ويستنزفون ماديًا ويلطخون إعلاميًا وأخلاقيًا، تمامًا كما حدث مع الأمريكيين أنفسهم فى فيتنام كما سبق الذكر. أما الأنظمة العربية والإسلامية، فقد سعت إلى توظيف هذا التوجه للحصول على مصدر للشرعية الإسلامية بدعمها شعبًا مسلمًا مضطهدًا وإثبات أنها كحكومات أكثر إسلامية من تلك الجماعات التى تنازعها شرعيتها على هذا الأساس الدينى فى بلدانها الأصلية، وأيضًا الخوف من المد الشيوعى صوبها، وما يشكله من خطر على أنظمتها.

ووجدت فى الوقت نفسه فى هذه البيئة فرصة للتخلص من هذه الجماعات، ومن هذا المنطلق بدأت هذه الحكومات فى السماح بحركة تطوع منظمة وفردية من جانب مواطنيها، سواء للقتال أم للدعم فى أفغانستان[1]. أما بالنسبة للجماعات الإسلامية ذاتها فقد تحركت عناصرها نحو ميدان القتال، سواء أكان لمباشرة الجهاد أم كان للهروب من أحكام قضائية ومطاردة السلطات، أو كان لاعتبارات مالية. وقد وجدوا فى هذه البيئة فرصة ومجالًا للتدريب العسكرى والاستعداد لمواجهة حكوماتهم التى يرونها خارجة عن الإسلام، هذا بالإضافة إلى عناصر من المتطوعين من أقليات إسلامية فى بلدان أوروبية آسيوية وأمريكية تحركت أيضًا بنية الجهاد المقدس نحو ميدان القتال[2].

ومعروف أن العرب كانوا موزعين على فصائل المجاهدين الأفغان السبعة لكن أبرزها ثلاثة: فصيل الجمعية الإسلامية بقيادة برهان الدين ربانى، وفصيل الحزب الإسلامى بقيادة قلب الدين حكمتيار، وفصيل الاتحاد الإسلامى بقيادة عبد رب الرسول سياف، وكان الأخيران بلا منازع الخيار المفضل للعرب، فسياف كان عنصرًا جاذبًا بسبب خلفيته السلفية والدعم الذى كان يتلقاه من السعودية حتى يتمكن من ترويج مذهب الوهابية[3]. ولكن نقطة ضعفه الأساسية أنه

(١) حامد عبد الماجد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٢) محمد عبد السلام، **الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٢.

(٣) أحمد رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٩٤.

لم يكن الأقوى عسكريًا على الأرض، خصوصًا إذا ما قورن بقوة الجمعية الإسلامية أو الحزب الإسلامى. أما حكمتيار فكان صاحب شخصية قوية ونفوذ واسع فى ولايات شرق أفغانستان تحديدًا، وقد احتل الحزب الإسلامى بزعامة حكمتيار مكانة مرموقة وحظى بالدعم الأمريكى الباكستانى طيلة فترة الحرب مع السوفييت، فقد توجه معظم الدعم الأمريكى الباكستانى للحزب الإسلامى، حيث كان نصيب حكمتيار من إجمالى المساعدات الأمريكية الباكستانية نصيب الأسد؛ كان يأخذ ٧٠٪ من قيمة المساعدات، والنسبة الباقية توزع على باقى المنظمات، وقد ساعده ذلك بلا شك فى استقطاب كثيرين من العرب الراغبين فى «الجهاد» إلى صفه أيضًا.

كذلك شارك العرب فى القتال إلى جانب الجمعية الإسلامية بقيادة «ربانى»، وبرز منهم الجزائرى أنس الذى صار بمنزلة «اليد اليمنى» للقائد العسكرى أحمد شاه مسعود الذى لقب «أسد بنجشبر» نظرًا إلى الانتصارات التى حققها ضد السوفييت فى معقله فى وادى بنجشبر[١]. ولا يوجد تقدير محدد لأعدادهم، فهناك تقديرات تشير إلى أن عددهم يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألفًا من المتطوعين فى عام ١٩٨٩ وقد تم تقدير مجموعات الإغاثة بحوالى ١٣ ألف متطوع، بينما كانت أعداد المقاتلين تصل إلى ٦ آلاف شخص[٢]. وعلى وجه العموم أسفرت خبرة الحرب الأفغانية عن آثار متعددة ترجمت الملامح الهيكلية للوليد الجديد ـ الأصولية الإسلامية الدولية.

• **المرحلة الثانية**

تبدأ هذه المرحلة منذ الانسحاب السوفييتى من أفغانستان وحتى ظهور حركة طالبان، هذا ورغم توافق والتقاء مصالح الأطراف المختلفة فى البداية، إلا أنها اقترفت وتنافرت بعد الانسحاب السوفييتى، وأفضى هذا التنافر إلى ترسيخ ظاهرة الأصولية الإسلامية الدولية، حيث لم يعط صانعو القرار فى واشنطن قضية المتطوعين من العرب والمسلمين حقها من الاهتمام فى أثناء وبعد خروج السوفييت من أفغانستان[٣]. وفجأة طفئت الأضواء الإعلامية عن المجاهدين وحبس كثير من الدعم المادى والإعلامى عنهم، وأصبح المجاهدون غير الأفغان، ولا سيما العرب، منهم مطاردين ومطلوبين دوليًا ومن قبل حكوماتهم بتهمة الإرهاب.

---

(١) كميل الطويل، القاعدة **وأخواتها... قصة الجهاديين العرب**، دار الساقى، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٢٠ .

(٢) محمد عبد السلام، **المرجع السابق**، ص ٩٢ .

(٣) حامد عبد الماجد، **المرجع السابق**، ص ٣٣ .

وقد شهدت بداية تسعينيات القرن العشرين الكثير من الاضطرابات والصراعات التى استندت إلى أسس أيديولوجية إسلامية، وكانت لهزيمة الاتحاد السوفييتى على يد مقاومة تبنت شعارات إسلامية فى أفغانستان تأثيره الواضح؛ لذا يأتى انتشار نمط الجهاد الأفغانى بأشكاله وصوره وأهدافه فى بقاع ومناطق إسلامية كثيرة، منها جمهوريات جنوب آسيا ـ كالشيشان وداغستان على الأخص، هذا إضافة إلى إقليم تاجورنو ـ كاراباغ، والبوسنة وكوسوفو، ويدخل فى هذا الإطار أيضًا معظم الحركات الإسلامية الثورية والانفصالية فى دول الجوار الجغرافى لأفغانستان، مثل طاجيكستان وأزبكستان وتركمنستان، فقد تجاوب العديد من الجماعات العرقية القبلية مع أفكار ومنطلقات وعقائد المجاهدين الأفغان، ورأوا فيهم نموذجًا لشعب مسلم حقق الاستقلال وانتصر على إمبراطورية سحقت هويتهم، ومن ثم أخذت تبرز العديد من الجماعات والأحزاب التى تتبنى خط الجهاد[1].

وقد وجد فريق المجاهدين فى هذه البيئة الجهادية فرصة لبلورة دورهم على الساحة الدولية، بما يتفق مع الخبرة التى اكتسبوها والمبادئ التى اعتنقوها، وقد اتجهوا إلى هذه البقع الساخنة، حيث وصلوا إلى كل من الشيشان وداغستان، وكشمير وتاجورنو كاراباغ، وكانت البوسنة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ ثم كوسوفو ١٩٩٧ أبرز محطات وصول المجاهدين عبر الحدود[2]. وقد أدى تصاعد الدور الجهادى للمجاهدين عبر الحدود، إضافة إلى تصاعد أعمال العنف فى بعض البلدان العربية، إلى ممارسة كلٍّ من الجزائر ومصر وتونس وبعض الدول الخليجية، بالإضافة إلى بعض العواصم الأوروبية ضغوطًا واسعة النطاق على باكستان لطرد واعتقال عناصر المجاهدين الموجودين على أرضها فى بيشاور، وهذا بخلاف الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة عليها أيضًا متهمة إياها بإيواء إرهابيين. وبدأت باكستان تلتقط فى ذلك الوقت مؤشرات من الإدارة الأمريكية تشير بأن واشنطن قد تلجأ إلى الإعلان رسميًّا عن أن باكستان دولة تؤوى وتدعم الإرهاب؛ مما سيؤثر فى علاقات باكستان الخارجية، وعلى مستقبل الاستثمارات الأجنبية فيها[3].

وإزاء هذا الوضع، قررت حكومة باكستان ترحيل هذه العناصر عن أرضها منذ بداية ١٩٩٣، وقد استشعرت آنذاك تزايد الانعكاسات المرتبطة بوجودهم على الأمن القومى الباكستانى، ومن ثم بدأت تشن حملة اعتقالات فى صفوفهم، بعد أن طلبت منهم العودة إلى بلدانهم طوعًا

(١) معتز سلامة، انعكاسات الصراع الأفغانى على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧ .
(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣ .
(٣) مرجع سابق، ص ٢٨٩ .

أو الخروج من باكستان لأية جهة يريدونها[1]. وعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية التى عقدتها حكومة ربانى مع حكومات عربية وإسلامية لرصد أنشطة هذه العناصر أو اعتقالهم، لم تفلح حكومة أفغانستان فى تقليم أظافر المجاهدين، وظلت هذه العناصر موجودة فى أفغانستان موزعة فى مشاركتها العسكرية وولائها السياسى على الفرقاء المتناحرين على السلطة فى أفغانستان .

• **المرحلة الثالثة**

تبدأ هذه المرحلة منذ بداية ظهور حركة طالبان حتى الآن، وقد نجحت حركة طالبان فى استقطاب آلاف الراديكاليين الأجانب، المجاهدين غير الأفغان الذين انخرطوا فى حرب الفصائل الأفغانية، وقد حدث نزوح جماعى لهذه العناصر إلى المناطق التى سيطرت عليها حركة طالبان، وشملت عملية النزوح كل الأسماء البارزة فى تنظيمى الجماعة، والجهاد المصرى، مثل محمد مكاوى، وأيمن الظواهرى، وقد منحت الحركة أيضًا حق اللجوء للكثير من حركات المعارضة الإسلامية وقادتها التابعين لجمهوريات وسط آسيا، ودول أخرى، وسمحت لهم بالعمل ضد الأنظمة التقليدية فى دولهم أو فى سبيل قضيتهم انطلاقًا من أفغانستان، ومن ثم أصبح الإسلام الأصولى الذى تمثله طالبان بمثابة عربة أيديولوجية للمعارضة تحاول من خلاله تعبئة الجماهير فى دولها[2].

وكانت أهم الحركات والمنظمات الإسلامية التى استقطبتها حركة طالبان هى منظمة القاعدة، وقد أصرت الحركة على إيوائه هو وأنصاره ١٥٠٠ عربى عقب عودته من السودان عام ١٩٩٦، وتمتعت قياداتها لفترة من الزمن بملاذ آمن تحت مظلة نظام طالبان البدائى والأصولى فى أفغانستان[3]. «وإن كان رد الجميل فى النهاية قد كلف طالبان دولتها»، هذا بالإضافة إلى كل من حركة المجاهدين فى كشمير والحركة الإسلامية الانفصالية لفدائيى ويغور فى إقليم كينجيانج الصينى ذى الأغلبية المسلمة، والحركة الإسلامية لأزبكستان، وحركات المعارضة الإسلامية الأخرى لجمهوريات آسيا الوسطى، وهناك أيضًا المجموعات الإيرانية السنية المعارضة للنظام الشيعى فى طهران، وأخيرًا كان اعترافها بحكومة الجمهورية الانفصالية الشيشانية، ودعمها للمناضلين واللاجئين الشيشانيين .

---

(١) محمد عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٦ .

(٢) عيسى السيد عيسى، **المرجع السابق**، ص ٢٩١ .

(٣) زبينغنيو بريجينسكى، **«الاختيار» السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبى، دار الكتاب العربى، ٢٠٠٤، بيروت، ص ٥٨ .

وهكذا أصبحت أفغانستان فى ظل حكم طالبان قاعدة ذات خلفية مثالية لمختلف الجماعات الأصولية، وكانت تعمل من خلالها وانطلاقًا من الأراضى الأفغانية، ووصلت قيادات هذه الجماعات، لا سيما «أسامة بن لادن» و«د.أيمن الظواهرى»، إلى اقتناع بعدم جدوى العمليات ضد الحكومات والأنظمة التقليدية داخل البلاد العربية والإسلامية وجدوى توجيهه ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية[١].

وفى إطار العمل لهذا التحول، تم الإعلان عن الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين The world Islamic front for jihad against the jews and crusaders فى ٢٣ فبراير ١٩٩٨[٢]، وكان نص إعلان الجبهة يتضمن أن من واجب كل مسلم قتل الأمريكيين وحلفائهم، عسكريين كانوا أم مدنيين فى كل زمان ومكان[٣]. كما حددت الجبهة أهدافها على المستوى التنظيمى فى إطار هذا الإعلان فى عدد من الأبعاد ذات الخطورة، والتى تنحصر فيما يلى:

- تحطيم إسرائيل، وإبعاد الكفار ـ الولايات المتحدة وبريطانيا ـ من منطقة الشرق الأوسط.
- تأسيس قوة إسلامية مركزية إقليمية عالمية جديدة ضد أولئك الذين يتخذون وجهة نظر جذرية متشددة تجاه الإسلام والمسلمين فى كل مكان.
- إسقاط الحكومات العلمانية الموالية للغرب فى الدول العربية والإسلامية واستبدال أنظمة إسلامية أصولية بها.
- السعى إلى الحصول على أحدث الأسلحة سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية - أسلحة الدمار الشامل ـ وذلك لإحداث خلل إستراتيجى عالمى لصالح وزنهم السياسى والعسكرى فى مواجهة القوى المعادية[٤].

وكمنظمة عالمية حقًّا، دأبت القاعدة أو الجبهة الإسلامية المتحدة فى إطار تحقيقها لأهدافها، ويبدو من هذا التنظيم الذى ترتكز عليه القاعدة أنها مثل المؤسسات والشركات العابرة للقارات، فكلاهما منتج ومستفيد من العولمة، كما أنه أصبح يمثل ما اصطلح على تسميته فى العلاقات الدولية بـ« فاعل غير حكومى» Non State actor يتمتع بقدرات تنظيمية ومالية كبيرة، ولديه

(١) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.
(٢) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.
(٣) أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.
(4) Gaffney, Vadm. P:and (other) «Combating Terrorism In Globalized world» first Printing. National war college, National Defense University, washing ton, DC, November, 2002. p.17.

توجهات عالمية، ومن ناحية أخرى، فقد استغل هذا التنظيم ثمار العولمة والثورة المعلوماتية أفضل استغلال، بما فى ذلك اكتساب مهارات بالغة التفوق فى تكنولوجيا الأقمار الصناعية، وتكنولوجيا الاتصال والمراقبة والتصنت والتسلح[١]. وأسعف ذلك التوجه أنها تضم بين أعضائها مهندسين وعلماء ومخترعين، درسوا فى أبرز معاهد الغرب، واستطاعوا أن يكتسبوا مهارات بالغة التفوق فى التكنولوجيا، والبحث العلمى، وعلوم الحاسب الآلى[٢].

وقد ساعدها ذلك على تسهيل تنفيذ جدول أعمالها السياسى والعسكرى، والذى لم يعد محددًا بشكل جغرافى ضمن منطقة معينة، وهكذا وفرت القاعدة الإلهام النبوى والقاعدة الأيديولوجية ووسائل جمع الأموال من أجل بند المجموعات الناشئة فى المناطق العديدة والتدريب العملى الأساسى والتخطيط الإستراتيجى الواسع للأفرع الإرهابية المختلفة والمتحمسة لضرب الشيطان الأكبر[٣]. وقد تزامن بلورة الدور الدولى للأصولية الإسلامية ممثلة فى القاعدة مع نجاح العمليات الإسلامية ضد الكيان الصهيونى خاصة حزب الله فى لبنان وحماس فى المناطق الفلسطينية المحتلة[٤].

هذا، بالإضافة إلى تزايد قوة وخطورة الجماعات الإسلامية الأصولية الأخرى فى مناطق مختلفة من العالم ضد المصالح الأمريكية، وأدى ذلك إلى بروز مشهد يمكن أن يستشف منه وفقًا للإدراك الأمريكى، أن نظرية صدام الحضارات باتت فى طريقها إلى التطبيق الواقعى، لا سيما بين الحضارة الغربية فى جانب والحضارة الإسلامية فى جانب آخر[٥]. كما يرى هنتنجتون، أن الإسلام هو الخطر والعدو الأكبر فى حالة ارتباطه مع الكونفوشيوسية باعتبارهما كيانين لهما عمق هائل وقدرة على التحدى، وأنه يجب صرف النظر عن خطر الكونفوشيوسية إلى وقت آخر والتركيز الآن على الإسلام[٦]. ومن هذا المنطلق، أصبحت الأصولية الإسلامية من منظور أمريكى هى حركة ثورية عدوانية معادية للمجتمعات الغربية المسيحية العلمانية، وأن استمرارها ككيان موحد يلتمس تفريغ محتوى الهيمنة الأمريكية من مضمونه.

---

(١) عيسى السيد عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩٥ .

(٢) السيد يس، **حول المائدة المستديرة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ ص ١٦٣ .

(٣) زبينغيو بريجينسكى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٩ .

(٤) إبراهيم نافع، **جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٥٠ .

(٥) حامد عبد الماجد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧ .

(٦) إبراهيم نافع، **المرجع السابق**، ص ٥٢ .

لذلك، فإن الخطر الأحمر الذى ساد فى الأوساط السياسية والعسكرية والثقافية الأمريكية فى فترة الحرب الباردة كإشارة إلى الاتحاد السوفييتى السابق قد استبدل به الخطر الأخضر Green Peril الذى تمثله الأصولية الإسلامية[1]، ومن الناحية الفكرية، فإنه لتغذية هذه الحملة وتوفير الإطار الفكرى لها تكاثرت أخيرًا مراكز البحوث والدراسات التى يقتصر عملها على دراسة الخطر الإسلامى وكيفية مواجهته[2].

وفى تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية فى إبريل ٢٠٠١ عن أشكال الإرهاب الدولى، تم التركيز على استهداف نظام حركة طالبان فى أفغانستان لدعمه بن لادن وتنظيم القاعدة. هذا بالإضافة إلى وثيقة أخرى صادرة عن المجلس القومى للمخابرات عام ٢٠٠٠ بعنوان «الاتجاهات الكونية حتى عام ٢٠١٥»، وقد حذرت هذه الوثيقة بدورها من الإرهاب وتصاعد أشكاله وأنواعه، واستهدفت فى ذلك تنظيم القاعدة وحركة طالبان فى أفغانستان[3].

وكل ذلك يشير إلى تبنى واشنطن إستراتيجية عسكرية دبلوماسية لصياغة تحالفات جديدة صلبة ضد الأصولية الإسلامية، وتتراوح هذه التحالفات ما بين تطوير سياسات الاحتواء وصياغة مذاهب جديدة للقضاء على الأصولية الإسلامية، وذلك للحفاظ على هيبة الولايات المتحدة وهيمنتها الدولية. وعلى ذلك، كانت ترتيبات احتواء بل والقضاء على الأصولية الإسلامية جارية، وخطط الحرب كانت معدة سلفًا حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[4].

ثانيًا: الأهداف غير المعلنة للحرب الأمريكية على الإرهاب

وضعت الولايات المتحدة من تحت عباءة الهدف المعلن للحرب على الإرهاب فكرًا إستراتيجيًا جديدًا ـ غير مُعْلَنٍ ـ بهدف رسم خريطة سياسية لتحقيق الكثير من الأهداف الأخرى غير المعلنة ذات الأهمية، **وأهم هذه الأهداف :**

(أ) احتواء التحديات الروسية: ساد اعتقاد لدى الغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، مفاده أن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى على يد الأفغان، لم تعد تمثل تهديدًا ضد أوروبا أو المصالح

(1) Haddar, Leon. T: «The Green peril,:Creating The Islamic fundamentalist Threat»Policy analysis, No, 177. The Catolnstitute, washington, DC. Augyst 27, 1992, p.2.

(٢) إبراهيم نافع، المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٣) صبرى طه العشرى، ماذا وراء الحملة الأمريكية ؟ مرجع سبق ذكره، ص ٦٢ .

(٤) المرجع السابق.

الأمريكية، ولكن يبدو أن هذا الاعتقاد كان مبنيًّا على إرهاصات خاطئة، وأصبحت روسيا مصدرًا للكثير من التحديات والأخطار للولايات المتحدة والناتو على الأقل خلال العشر سنوات القادمة[١].

من المعلوم أن روسيا ما زالت لها دور عالمى وإقليمى مهم، ولكن هذا الدور لا يمكن أن يشكل امتدادًا للإمبراطورية السوفييتية، ومن هنا تحاول روسيا جاهدة استعادة دورها ولو بجزء بسيط من مجدها الغابر عبر سعيها إلى عالم متعدد الأقطاب ـ خصوصًا بعد تولى الرئيس فلاديمير بوتين، حيث تجلت طموحاته غير المعلنة حول استعادة مكانة روسيا الإقليمية والدولية، كما تجلى رفضه الواضح لانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمى ومباشرة الهيمنة. ولهذا سعى بوتين عبر سياساته الداخلية والخارجية إلى استعادة بعض الجوانب التى تمتع بها الاتحاد السوفييتى فى السابق، مثل وجود مجتمع مستقر وسلطة مركزية، والوصول إلى منزلة القوة العظمى[٢].

ومن ناحية أخرى، كان هناك سعى روسى دءوب لترسيخ فهم إستراتيجى أقرب مع شركائها الإقليميين فى آسيا، لا سيما الصين والهند وإيران، فعلى المستوى الصينى تشكل مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين حوالى ٧٠٪ من مشتريات الصين من الأسلحة[٣]؛ وقد قدرت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين فى الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٧ بحوالى ٦ بلايين دولار ووصلت إلى ٨,٩ بليون دولار عام ١٩٩٩، هذا بالإضافة إلى اتفاق كليهما على إمكانية التعاون فى نظام تطوير للدفاع الصاروخى Missile Defence system، وقد تمت مناقشة هذه الفكرة فى أثناء زيارة قام بها وزير الدفاع الصينى «تشى هاويتان» إلى موسكو فى يناير ٢٠٠٠، كما تجلت وتجددت الفكرة وتبلورت فى أثناء زيارة أخرى قام بها نائب رئيس الوزراء الروسى «إليا كليب زنوف» إلى بكين فى فبراير من العام نفسه[٤]. أما على المستوى الهندى، فتلعب أيضًا المبيعات العسكرية دورًا بالغ الأهمية فى تعزيز روابط الشراكة الروسية الهندسية، فحوالى ٦٠٪ من أجهزة وأسلحة الجيش الهندى روسية الصنع أو المصدر، هذا وقد شهدت العلاقات بين البلدين زخمًا قويًّا لا سيما بعد زيارة الرئيس الروسى إلى الهند فى ٥ من أكتوبر ٢٠٠٠، وقد توجت هذه الزيارة بالتوقيع على عدة عقود بشأن زيادة مبيعات الأسلحة الروسية للهند فيما سمى بـ «صفقة القرن»؛ إذ بلغت

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠.

(٢) محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٧٤، ٧٥.

(٣) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى فى آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٧، ص ١٢١.

(٤) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

قيمة هذه الصفقة ٣١ مليار دولار فى غضون عشرة أعوام، هذا بالإضافة إلى توقيع إعلان الشراكة الإستراتيجية، والاتفاقيات الأخرى ذات الأهمية بين البلدين فى المجالات كافة[١].

وعلى المستوى الإيرانى، فتلعب أيضًا المبيعات العسكرية دورًا بالغ الأهمية فى تعزيز روابط الشراكة الروسية الإيرانية، حيث أعلن الأدميرال على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى عن أن إيران سوف تحصل على أسلحة قيمتها ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار سنويًا فى إطار تعزيز التعاون العسكرى والجيوسياسى بين البلدين، ويجب ملاحظة أن شمخانى قد شكر لروسيا تخليها عن مذكرة « تشيرنوميردين» التى كانت موسكو قد تعهدت بموجبها للولايات المتحدة الامتناع عن بيع أسلحة إلى إيران، ويبدو أن مذكرة تفاهم جديدة (غير مكتوبة) قد تم الاتفاق عليها، فإيران فى حاجة إلى الأسلحة وروسيا فى حاجة إلى الأموال لدعم اقتصادها المنهك، كما أن لكل من إيران وروسيا مصلحة فى بقاء الولايات المتحدة خارج المنطقة أو تلقينها درسًا فى جبال أفغانستان الوعرة، كذلك طلبت إيران شراء صواريخ حديثة من طراز « ياخونت» و « إسكندر»، الأمر الذى اعترضت عليه الولايات المتحدة وعدد من دول الخليج، ولم يكن من المستغرب على الإطلاق أن يوقع الأدميرال شمخانى مع نظيره وزير الدفاع الروسى اتفاقًا للتعاون العسكرى مع موسكو يقضى بتسليم إيران أول مفاعل نووى فى ديسمبر ٢٠٠١[٢]. وتدرك واشنطن أن التقارب الروسى الآسيوى يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنها القومى، من منطلق أن هذا التقارب يؤدى إلى ما يلى :

١- إحداث تغييرات جذرية فى موازين القوة العسكرية فى المنطقة؛ مما سيحقق المسعى الصينى والهندى فى الوصول إلى منزلة القوى العظمى من خلال امتلاك طُرُز الأسلحة الحديثة .

٢- تساهم مبيعات الأسلحة الروسية إلى هذه الدول فى تنشيط الاقتصاد الروسى، لا سيما أن الإنتاج الصناعى العسكرى يمثل ٨٠٪ من واردات الخزانة الروسية[٣]. وتعكس هذه المخاوف الأمريكية من احتمال عودة القوة والهيمنة السوفييتية فى الثوب الروسى.

٣- أصبح مستقبل آسيا يتوقف على التفاعل الإستراتيجى لبعض الدول، وتشكل كل من روسيا والصين والهند محور هذا التفاعل هذا بالإضافة إلى العمل معًا على إيجاد عالم

(١) محمد عزت محمد على، **التعاون العسكرى الروسى - الهندى : الأبعاد والدوافع**، مجلة الدفاع، العدد ١٨٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مارس ٢٠٠٢، ص ٣٨ .
(٢) أسامة مخيمر، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٣ .
(٣) محمد عزت على، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧ .

متعدد الأقطاب؛ ولذا باتت أمريكا تنظر إلى الشراكة الروسية مع كل من الصين[١] والهند وإيران من قبل الدوائر السياسية والإستراتيجية الأمريكية على أنها مخطط للحرب الباردة القادمة The new cold war . وهذا الأمر هو الذى سيشكل تهديدًا خطيرًا يمكن أن يؤثر على حياة كل شخص فى الولايات المتحدة على نحو واضح وخطير[٢]؛ لذا تعتبر هذه المستجدات التى أصبحت تمثلها روسيا – داخليًّا وخارجيًّا – من المتغيرات الحرجة فى الإستراتيجية العسكرية الأمريكية .

(ب) **تحجيم القوة الصينية المتنامية** : على الرغم من أن روسيا والصين والهند لدى كل واحدة منها برامج طموحة لتحقيق السيطرة إقليميًّا ودوليًّا، وكل واحدة من هذه القوى تستند فى سبيل تحقيق هذا الطموح على حجمها ـ السكانى والمساحى ـ وتاريخها، إضافة إلى الإمكانات الاقتصادية والعسكرية التى تمتلكها كل منها، إلا أن الصين هى وحدها التى تمتلك الإمكانية والقوة لتحقيق طموحها على المدى القريب والبعيد[٣]، وقد اعتمدت القيادة الصينية فى سبيل تحقيق أهدافها الطموحة على عدة عوامل رئيسية، تضافرت جميعها لظهور الصين كقوة عالمية صاعدة، وأهم هذه العوامل هى:

النمو الاقتصادى : يعتبر الاقتصاد هو العربة التى خلقت للصين الفرصة لكى تبرز وتقترب من منزلة القوة العظمى، اعتمادًا على أدائها الاقتصادى المتفوق، وقد استطاعت الصين أن تحقق نموًّا اقتصاديًّا رائعًا، وتنتقل من إحدى الدول الأقل تطورًا فى العالم خلال السبعينيات إلى واحدة من كبرى الاقتصاديات فى العالم منذ أواخر التسعينيات .

ولفتت تجربة الصين التنموية الأنظار؛ نتيجة ما حققته من معدلات للنمو منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين، فاقت كل التوقعات، ومن هذا المنطلق ظهر العديد من التساؤلات حول المقومات الأساسية لهذا النمو، والتوقعات بصعود الصين قريبًا إلى مصاف الدول العظمى[٤]. وقد أصبحت الصين تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية، والمرتبة

---

(١) تقوم الإستراتيجية الأمريكية فى آسيا على سياسة «توازن القوى»، ومنع حدوث تقارب بين القوى الآسيوية الأربع الكبرى روسيا، الصين، الهند، اليابان، فهى تسعى حاليًّا لإيجاد تعاون بين الهند واليابان بهدف احتواء الصين وعدم تقارب الأخيرة مع كلتيهما.

(٢) عيسى السيد عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٠٦ .

(3) Garneilt, sherman, W. and other, (editors) National Defiense University washington, DC.1999, p.210.

(٤) هدى ميتكيس، **الصعود الصينى التجليات والمحاذير**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ٧٤ .

نفسها من حيث مستوى حجم الناتج القومى، ناهيك عن القوة الديموجرافية التى تتمتع بها الصين[١]، لقد توجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجى، رافعة شعار «ليخدم ما هو عالمى كل ما هو صينى»، وفى حالة استمرار تنامى معدل النمو الاقتصادى على ما هو عليه الآن، يمكن للصين أن تتحول فى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين إلى أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم، فى هذه الحالة ستحتل الصين مكانة الولايات المتحدة، وسيكون القرن الواحد والعشرين قرنًا صينيًّا بالأساس[٢].

الصعود العسكرى للصين : تدفق هذا النمو الاقتصادى الهائل إلى الميزانية الدفاعية للصين، ليصل الإنفاق العسكرى للصين إلى ١٧,٦٪ من إجمالى الإنفاق العام للصين، ويكافئ هذا الإنفاق ٣٠ بليون دولار سنويًّا (وفقًا لإحصائيات مارس ٢٠٠٢)، وقد أتاح زيادة دولارات الإنفاق العسكرى للجيش الصينى الفرصة لتوسيع وتطهير ترسانته العسكرية (بسرعة) بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية الحديثة جدًّا. وأيضًا للصين علاقات تعاون على المستوى العسكرى فى دول كثيرة، منها روسيا، حيث قامت بشراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية ومقاتلات، وتأتى حوالى ٧٠٪ من مشتريات الصين الخارجية من الأسلحة من روسيا. وتتعاون الصين مع إيران وباكستان بهدف تدعيم قواتها الجوية وتدريب طياريها، وعلى الصعيد ذاته سعت الصين لتطوير أسطولها البحرى، فأضافت إليه سفنًا عسكرية ومدمرات وحاملات للطائرات.

ويميل العديد من المحللين الغربيين إلى اعتبار الصين مصدرًا خطرًا محتملًا على الاستقرار العالمى والإقليمى؛ لأن قوتها الاقتصادية ـ فى نظرهم ـ سوف تؤدى إلى الرغبة فى الهيمنة بما يتلاءم مع الوضعية الجديدة للدولة الصاعدة، ولعل أهم ما تتخوف منه الولايات المتحدة هو رغبة الصين المعلنة فى أن تكون طرفًا فى نظام متعدد الأقطاب، ورفضها للنظام العالمى الأحادى القطب فى وضعه الحالى؛ مما يهدد مكانتها المحورية الحالية، بينما لا يشكل صعود الصين خطرًا على الاستقرار العالمى فى ظل نظام متعدد الأقطاب[٣].

---

(١) هدى ميتكيس، الصين والشرق الأوسط، العلاقات الآسيوية ـ الآسيوية، هدى ميتكس (محررًا)، **مرجع سبق ذكره**، ص، ٣ .

(٢) هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمحاذير، **المرجع السابق** .

(٣) هدى ميتكيس، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٧ .

(جـ) تطويق إيران واحتواء نفوذها: منذ أن صعَّدت الولايات المتحدة من عدائها لإيران الإسلامية، وتحولت من سياسة «الاحتواء المزدوج»[١] ضد العراق وإيران إلى سياسة المواجهة المباشرة، ومعظم السياسات الأمريكية تؤول فى أغلب الأحيان لمصلحة إيران الإسلامية، حيث انتهت الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان، وتنظيم القاعدة، فى أفغانستان فى النهاية لصالح إيران بسقوط أحد أهم أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فسقوط حكم طالبان فى أفغانستان انتهى بنظام حكم جديد حليف للولايات المتحدة، لكنه وفى الوقت نفسه حريص على أن يكون صديقًا لإيران، والغزو الأمريكى للعراق واحتلاله حقق مكاسب إيرانية لا يمكن إحصاؤها، ففضلًا عن القضاء عن نظام صدام حسين، أدى الاحتلال إلى تدمير الدولية العراقية من ناحية، وأتى بأعوان إيران وحلفائها من الأحزاب والقوى السياسية العراقية (الشيعية والكردية) إلى مقاليد الحكم، ومع كل يوم جديد يمر على التورط الأمريكى فى العراق، يكسب المشروع النووى الإيرانى يومًا جديدًا من عمره الذى يتطلع إليه[٢]. هذا يعنى أن إيران صاحبة مصلحة مباشرة من أمرين :

---

(١) اتخذت الولايات المتحدة العديد من الإجراءات الرادعة ضد إيران، وتمثلت هذه الإجراءات فى إصدار قانون مراقبة تصدير الأسلحة إلى إيران، وفى منع استيراد كل السلع والمنتجات الإيرانية، والتى تصل قيمتها إلى بليون دولار، هذا بالإضافة إلى منع الشركات الأمريكية من الاستثمار فى إيران فى حقول النفط الإيرانى، وقد تم تصعيد هذه الأزمة فى بداية التسعينيات، وقد اتبعت الولايات المتحدة من ذلك الحين سياسة «الاحتواء المزدوج» «Dual containment policy» مع كل من إيران والعراق.

ومن خلال التقسيم الواقعى لجدوى سياسة الاحتواء ضد إيران، يمكن القول بأن هذه السياسة لم تكن متفقة قط سواء مع الحقائق والاعتبارات الجغرافية أو مع الظروف والمصالح الدولية. فمن حيث الحقائق الجغرافية، فإن الجغرافيا تفترض عمليًا أن إيران يجب أن تكون القوة المهيمنة فى منطقة الخليج كما كانت من قبل. انطلاقًا من موقعها الجيوإستراتيجى. أما من حيث الظروف والمصالح الدولية، فإن سياسة الاحتواء تلك لم تلق تأييدًا من المجتمع الدولى حتى منذ بدايتها، فالاتحاد الأوروبى وحتى حلفاء الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط باستثناء ـ إسرائيل ـ لم يتبعوا الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة المواجهة مع إيران الإسلامية، بل على العكس انخرطت هذه القوى فى علاقات ومصالح نفعية مع إيران.

وأصبحت واشنطن بمفردها هى التى تطبق وتتبع سياسة الاحتواء والعزل ضد إيران على حد قول بانج بونجهونج، ونتيجة لذلك لم ينهَر الاقتصاد الإيرانى، بل على العكس أضرت سياسة الاحتواء بالمصالح الاقتصادية الأمريكية. حيث أثرت هذه العقوبات على طبيعة المنافسة الدولية فى غير صالح الشركات الأمريكية. ومن ثم، أثبتت سياسة الاحتواء ضد إيران فشلها فى الحفاظ على المصالح الأمريكية طويلة المدى. وأدى إلى تزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة وخلق عدم توازن أمنى ضد الوجود الأمريكى والإسرائيلى متعدد الأبعاد فى كامل المنطقة.

(٢) محمد سعيد إدريس، **صراع السياسات والاجتماعات بين واشنطن وطهران**، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٥ أغسطس، ٢٠٠٧، ص ٤٠ .

الأول : إطالة أمد التورط الأمريكى فى العراق، على أساس أن بقاء القوات الأمريكية فى العراق أهم ضمانات تأمين إيران من عدم تمكن الأمريكيين من اللجوء إلى الآلة العسكرية للقضاء على البرنامج النووى الإيرانى، ومع كل تأخير وتأجيل للخيار العسكرى تتضاءل فرص واشنطن فى اللجوء إلى هذا الخيار، وتراهن إيران على اقتراب موعد ذلك اليوم الذى تصبح فيه فرص واشنطن فى اللجوء إلى الحل العسكرى مستحيلة، **والثانى** : عدم تمكين الولايات المتحدة من تحقيق انتصار فى العراق؛ إذ تلجأ طهران إلى كل السبل التى تحول دون خروج الأمريكيين منتصرين من العراق، وعدم تمكينهم من النجاح فى إنجاز المشروع الأمريكى الذى بسببه شن الأمريكيون عدوانهم على العراق[1]. وطبقًا للتقرير الذى أصدره «تشاتام هاوس» فى لندن (وهو يعد أقدم مركز للفكر الإستراتيجى فى العالم) فإن النفوذ الإيرانى فى العراق يفوق النفوذ الأمريكى، وشبه كاتبى تقرير السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بمن يلعب البوكر، فى حين تلعب إيران الشطرنج.

وعلى ذلك، يمكن رصد ملامح الدور الإيرانى المتزايد والمتصاعد فى المنطقة وخطر على المصالح الأمريكية، وذلك على النحو التالى :

- **الناحية السياسية والاقتصادية**

عمدت إيران إلى تفعيل خصائص موقعها الجيو إستراتيجى وتطوير دورها فى المنطقة، ومن ثم عززت وطورت من علاقاتها مع معظم الدول الإقليمية والعالمية، وأثبتت عندئذٍ قدرة فعالة فى مراوغة المقاطعات الاقتصادية والسياسية الأمريكية، فرغم المحاولات الأمريكية لتحجيم الصلات الإيرانية بدول منطقة آسيا الوسطى، وممارستها لكافة الضغوط أدى إلى تشجيع هذه الدول على الانفتاح على طهران، وتوسيع الروابط التجارية معها، وأصبحت إيران هى الشريك السياسى والاقتصادى الأول لمعظم هذه الدول[2]. ومن ناحية أخرى، استفادت طهران من حالة الإحباط وعدم الرضا لدى الدول العربية، تجاه مباحثات السلام العربية ـ الإسرائيلية واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وقد عمدت إلى تدعيم علاقاتها بمعظم دول الشرق الأوسط، ففى لغة الجغرافيا السياسية والإقليمية تشكل إيران الدولة الوحيدة القادرة على تحدى التفوق الإسرائيلى بنجاح، ثم إن التحالف الإستراتيجى مع سوريا ودعمها لحزب الله فى لبنان،

(١) المرجع السابق .

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٦ .

يثير حمق وغضب إسرائيل، وأيضًا التقارب الأخير مع السعودية الذى مكن إيران من كسر طوق سياسة «الاحتواء المزدوج» التى كانت تنتهجها الولايات المتحدة ضدها[١].

إضافة إلى توطيد علاقاتها بجماعات المقاومة الإسلامية فى الأراضى المحتلة، وجاءت هذه الاستفادة فى شكل اتساع مساحة الحركة بالنسبة لإيران، وتحسن موقفها الدبلوماسى فى المنطقة، فى غير صالح الأمن الإسرائيلى والوجود الأمريكى، ولعل استضافة طهران لقمة منظمة المؤتمر الإسلامى لعدة مرات، دليل على اتساع مساحة الحركة الإيرانية، وبلورة دورها إقليميًّا وإسلاميًّا، كما استفادت إيران من التنافس والخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها، واستطاعت فى الوقت نفسه تطوير علاقات أكثر إيجابية مع قوى غربية رئيسية، هذا بالإضافة إلى تنمية علاقاتها التقليدية مع روسيا[٢]، والتى أدت إلى تعزيز موقفها الدولى، ورفع قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة. وباتت الولايات المتحدة تدرك أن جانبًا كبيرًا من العلاقات الروسية – الإيرانية، هو تحالف إستراتيجى لمنافسة واحتواء التأثير الأمريكى والإسرائيلى والتركى فى منطقة وسط آسيا[٣].

- **الناحية العسكرية**

تسعى إيران إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية وحقوقها التاريخية فى الخليج العربى، والعمل على تقويض الوجود الأمريكى فى المنطقة، وتتمحور الإستراتيجية الإيرانية فى هذا الاتجاه حول اتباع سياستى الردع ونكران البحر.

- **سياسة الردع** Deterrence

تعتبر هذه السياسة نتيجة عكسية لسياسة الاحتواء الأمريكية، والتى دفعت صناع السياسة الإيرانية شرقًا لإعادة بناء القوة العسكرية الإيرانية؛ اعتمادًا على الدعم الروسى والصينى والكورى ـ كوريا الشمالية ـ والأوكرانى ـ والمحلى، ومن ثم كان السعى لامتلاك وتطوير قوة غير تقليدية،

(١) بانج يونجهونج، **تغيرات مهمة فى السياسة الأمريكية نحو إيران**، إعداد هانى بدر الدين، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٢، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ١٩٩٩، ص٣٠.

(٢) لا شك أن صمود الموقف الروسى الرافض لفرض عقوبات دولية على إيران بهدف عزلها ومنعها من تطوير برنامجها للطاقة النووية يعود بالدرجة الأولى إلى مهارة القيادة الإيرانية فى إدارة المعركة الدبلوماسية للملفها النووى، وقوة موقف إيران سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا أمام الضغوط الأمريكية وقدرتها على ردع الولايات المتحدة عن مهاجمتها حتى الآن.

(3) Jalali Ali, A: «The strategic Partnership, Of Russia and Iran Parameters». Vol XXXI, No,4. us Army War college Quarterly, National Defense Uni, Washington, DC. Winter 2001, p. 101.

تمكنهم من إنجاز إستراتيجيتهم فى السيطرة على منطقة الخليج، وتقويض الوجود الأمريكى. ولا شك أن وصول إيران للنادى النووى ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ مع مواصلة برامجها لتطوير أنظمة الصواريخ بعيدة المدى، مثل صاروخ شهاب ٤ والذى يصل مداه إلى ٣٦٠٠ كم وصاروخ شهاب ٥ ويصل مداه إلى ٥٠٠٠ كم[١]، سيجعل من إيران قوة إقليمية يحسب لها حسابها على نحو مختلف، والتأثير العملى لإيران كدولة نووية، سيجعلها لاعبًا رئيسيًّا فى سياسة الردع النووى.

وتمثل هذه الإرهاصات إحدى الحجج الرئيسية التى تستغلها الولايات المتحدة فى استكمال برامجها لتطوير أنظمة الدفاع الصاروخى القومى[٢] (National Missile Defense)، وتمثل هذه الادعاءات والإرهاصات أيضًا إحدى أهم الوسائل التى تستغلها الولايات المتحدة فى إثارة المجتمع الدولى ضد إيران، فى الوقت الذى لم يثبت بالدليل القاطع ـ رغم استمرار عمليات التفتيش الدولى من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن ـ امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل أو تطوير برامجها النووية.

- **سياسة نكران أو إنكار البحر** (Sea Denial)

وتمثل هذه السياسة العمود الثانى فى الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية، وهى تعتمد اعتمادًا كليًّا على سياسة الردع، وتستهدف تقويض الهيمنة الأمريكية التامة فى منطقة الخليج، ويتأتى ذلك من خلال امتلاك نكران البحر من صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وغواصات وزوارق بحرية، هذا بالإضافة إلى أنواع معينة من الألغام[٣]. وهو ما يعطى لطهران القدرة على تهديد القوات الأمريكية فى الخليج، كما أنها تضع تجهيزات وموانى النفط الرئيسية فى منطقة الخليج تحت التهديد الإيرانى، هذا بالإضافة إلى الانتشار الفعال على طول سواحل الخليج، مع زيادة نشاط الأسطول البحرى الإيرانى فى مياه الخليج، حيث تقوم البحرية الإيرانية بإجراء حوالى ٤٠ مناورة بحرية فى الخليج سنويًّا.

---

(١) حسام سويلم، **التطور المستقبلى لبرنامج الصواريخ الإيرانية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤، ص ٢٤٠.

(٢) ترى أمريكا أنها فى حالة توتر سياسى وعدم استقرار بينها وبين روسيا، وربما مع «إيران» أيضًا يمكن أن يؤدى هذا إلى انطلاق ٢٠٠ صاروخ داخل أمريكا، وهذا الأمر دفع واشنطن إلى إقامة جدار لحمايتها من الصواريخ الروسية، والذى يطلق عليه مشروع الدفاع ضد الصواريخ، والذى كلفها حتى الآن ٥٠ مليار دولار، والمقرر أن يصل تكلفته بعد استكماله إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار لصد حوالى ٥٠٠ رأس نووى روسى موجه ضدها يقوم المشروع على قيام أقمار الصناعية بتدمير الصواريخ الروسية عند انطلاقها أو فوق سماء أمريكا فى حالة عبورها الأراضى الأمريكية.

(٣) عيسى السيد عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٣٢.

وتشكل هذه التحركات النشطة لإيران لدى واشنطن، دلالات خطيرة جدًّا ليس فقط كمؤشر عن فشل سياستها حول احتواء أو عزل إيران، ولكن كمؤشر أيضًا ينم عن إمكانيات تهديد الوجود الأمريكى فى المنطقة بالكامل، وهو ما يستدعى العمل على احتواء التأثير الإيرانى. يبدو أن تنامى القوات الإيرانية ونفوذها المتزايدة فى كل من أفغانستان والعراق وغيرها من مناطق الاضطرابات الملتهبة، هى التى دفعت الولايات المتحدة إلى فتح حوار مباشر وغير مباشر مع إيران والاعتراف بدور إيران الإقليمى فى إيجاد مخارج من مأزق تورطها العسكرى فى أفغانستان والعراق؛ لأن كل مؤشرات تشير بأن مفتاح حل مشكلات أمريكا فى المنطقة يكمن فى التشاور مع إيران.

(د) الرغبة فى السيطرة على بترول بحر قزوين (الخليج العربى الثانى): يقع بحر قزوين فى شمال غربى آسيا، وتتقاسم شواطئه كلٌّ من إيران، وأذربيجان، وروسيا، وكازاخستان، وتركمستان، والمنطقة تتسم بأهمية خاصة للدول المستهلكة للطاقة؛ لأن إمكاناتها يمكن أن تساهم بشكل كبير فى إنتاج النفط والغاز العالمى وفى تنويع مصادر الطاقة، كما تقلل درجة الاعتماد على الخليج العربى؛ باختصار فإن بحرقزوين به الإمكانات التى يمكن أن تزيد من تأمين الطاقة عالميًّا[1]. وبرزت منذ بداية التسعينيات منطقة بحر قزوين كمنطقة إستراتيجية جديدة، والتى تزايدت احتمالات امتلاكها لاحتياطات ضخمة من الثروات البترولية المختلفة، ومن ثم باتت هذه المنطقة تجذب الاهتمام الدولى والأمريكى على وجه الخصوص. وتتباين التقديرات المختلفة فى تقدير حجم الاحتياطات النفطية التى تزخر بها منطقة بحر قزوين وإن اتفق الخبراء على أن المنطقة تأتى على الصعيد العالمى بعد منطقة الشرق الأوسط وقبل بحر الشمال من حيث الاحتياطات. يقدر الجيولوجون الروس بترول بحرقزوين بمليارى برميل، إلا أن تقديرات دقيقة وضعته فى حدود ٦ مليارات. وهذا الرقم كما أشار فاسيلييف إذا ما قارناه باحتياطى السعودية المقدر بـ٣٥ مليارًا، والعراق ١٧ مليارًا، وإيران ١٣مليارًا يجعل منطقة الخليج محط الاهتمام الأمريكى الأول[2]. وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA أن الاحتياطات النفطية المؤكدة Proven Reserve فى كامل المنطقة ـ لا بحر قزوين؛ أى بما فى ذلك الدول المطلة على

(١) فوزى درويش، بحر قزوين والواقع الدولى المعاصر، فى، هدى ميتكيس (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١.

(٢) محاضرة لألكسى فاسيلييف، مستشار وزير الخارجية الروسى للعلاقات الخارجية، ألقاها فى القاهرة. جريدة الخليج، ٨/ ١١/ ٢٠٠٢.

البحر ـ تتراوح ما بين ١٨ و ٣٥ بليون برميل. أما الاحتياطات المحتملة Estimanted Reserve فتقدر بنحو ٢٣٣ بليون برميل، ويقدر الاحتياطى المؤكد من الغاز الطبيعى بـ ١٧٠,٤ تريليون قدم مكعب، أما الاحتياطى المحتمل فيقدر بـ ٢٩٣ تريليون قدم مكعب[١]. لذا فإن أى قطرة نفط ستكون مهمة فى المستقبل القريب.

ويمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى للولايات المتحدة فى منطقة بحر قزوين على النحو التالى :

كما قال «تيد كارينتر» نائب مدير معهد كاثونا فى واشنطن فى معرض حديثه عن زيارات كبار مسئولى الولايات المتحدة إلى بلدان آسيا الوسطى «أن الهدف من وراء ذلك، وبصراحة مطلقة هو إخضاع هذه المنطقة للنفوذ الأمريكى»، ثم تابع «وكذلك من أجل تضاؤل دور روسيا وإيران، وتدعو واشنطن إلى إحياء طريق الحرير»، والقصد هنا أن ينتقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية فى هذه المنطقة.

- السعى لإيجاد بديل منافس أو موازٍ لنفط الخليج بهدف التقليل من الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، وممارسة الضغط على بلدانها لجعلها أكثر استجابة مع السياسة الأمريكية العالمية[٢].
- إلغاء النفوذ الروسى والإيرانى كليًّا عن منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وتجريد روسيا من حقوقها كدولة كبرى عالميًّا وحتى كدولة كبرى إقليمية فى القارة الأوروبية[٣].
- تحقيق العزل الجيوسياسى لإيران، والقضاء على تخطيط إيران لعبور خط الأنانيب من أراضيها[٤].

***

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره .

(٢) عبد الرحمن رشدى الهوارى، **الأوضاع السياسية والعسكرية بعد انهيار حركة الطالبان فى أفغانستان**، مجلة الدفاع العدد ١٨٦ مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٩٠.

(٣) رياض أبو ملحم، **الأهداف الأمريكية الإستراتيجية، الملف العربى ـ الأوروبى**، العدد ١١١، نوفمبر ٢٠٠١، ص ٩ .

(٤) مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٩، فبراير ٢٠٠٢، ص ٣٣.

obeikandl.com

الخاتمة

تناولت الدراسة تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان خلال الفترة ما بين ١٩٧٩ و٢٠٠٧، وأبرز السمات التى حكمت السياسة المصرية تجاه أفغانستان طوال تلك الفترة .

أولًا : تطور السياسة المصرية تجاه أفغانستان

يمكن تصنيف السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان إلى عدة مراحل :

(أ) **الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٩**، وهى فترة الغزو السوفييتى لأفغانستان واحتلالها حتى نهاية الثمانينيات، وقد اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان خلال تلك الفترة بعدة أمور أبرزها الموقف الرسمى المصرى الرافض للاحتلال السوفييتى لأفغانستان، باعتباره يمثل انتهاكًا للشرعية الدولية وللقانون الدولى، ومبدأ عدم جواز استخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية للعدوان على سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة، وبالتالى انضمت مصر إلى العديد من دول العالم فى إدانة الاحتلال السوفييتى والمطالبة بانسحاب القوات السوفييتية، وجاءت تلك المطالبة انعكاسًا لمبادئ السياسة الخارجية المصرية فى دعم حركات التحرر فى العالم الثالث لنيل استقلالها. كذلك فإن مصر عبر منظمة المؤتمر الإسلامى، قامت بإصدار العديد من البيانات والقرارات التى تطالب بجلاء القوات السوفييتية عن أفغانستان التى تعد أحد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى. وعلى المستوى العملى، ساهمت مصر بشكل كبير فى دعم حركة المجاهدين الأفغان والنضال ضد القوات السوفييتية، ولعبت دورًا مهمًّا فى مواجهة الاحتلال السوفييتى، والعمل على تحرير أفغانستان عبر تقديم المساعدات المعنوية والمادية والعسكرية للمجاهدين. ومن المعروف، أن مصر والولايات المتحدة والسعودية شكلوا تحالفًا استراتيجيًّا لمساندة المجاهدين الأفغان، وحشد

المقاتلين العرب، وتقديم الدعم المادى لهم للقتال إلى جوار المجاهدين الأفغان، وكانت بيشاور مركزًا لتجمع المقاتلين العرب الذين تم حشدهم من قبل الأنظمة العربية التى وظفت العامل الدينى فى هذا الحشد، باعتبار أن الجهاد مطلبًا ضروريًّا ضد الشيوعية التى تقوم على الإلحاد وتطميس الدين الإسلامى بأفغانستان. وفى هذا الإطار، فقد حفزت الولايات المتحدة ومعها المعسكر الغربى والدول العربية، وبالأخص مصر والسعودية إضافة لباكستان للتعاون فى مواجهة القوات الشيوعية السوفييتية فى أفغانستان، وقامت بتزويد المجاهدين بالأسلحة والتدريب. وقد لعب المجاهدون المصريون والعرب دورًا بارزًا فى محاربة القوات السوفييتية، حيث ظهر جليًّا أن مصر أول من بادر بالعون تجاه المجاهدين قبل الدول الاسلامية والعربية، كما كانت أول مصدر للسلاح الذى وصل إلى أيدى المجاهدين الأفغان طبقًا للاتفاق الذى وُقع بين الرئيس الراحل أنور السادات ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق كارتر لتزويد المجاهدين بالسلاح الروسى الموجود فى مخازن الأسلحة المصرية، على أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الأسلحة أسلحة أمريكية .

كما يرجع الفضل إلى مصر لأنها أنشأت مكتب أفغانستان الذى كان تابعًا لجامعة الشعوب الإسلامية بالقاهرة .

وخلال تلك الفترة الممتدة من ١٩٧٩ ـ إلى فتح كابل لم تكن لمصر علاقات رسمية مع النظام الأفغانى الشيوعى الذى نصبه الاتحاد السوفييتى السابق، كذلك لم تكن هناك علاقات اقتصادية أو تجارية أو ثقافية.

(ب) المرحلة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠١، وهى المرحلة التى شهدت انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان وانتصار المجاهدين. وبعد تشكيل حكومة صبغة الله مجددى فى إبريل ١٩٩٢، أسرعت مصر إلى الاعتراف بها فى مايو ١٩٩٢، كما زار كابل فى يونيو ١٩٩٢ مساعد وزير الخارجية المصرى واجتمع بالرئيس مجددى، وأعلن استعداد مصر للمشاركة فى إعادة إعمار أفغانستان، وعندما انتخب الرئيس برهان الدين ربانى، كان الرئيس مبارك أول المهنئين له، وقام فى نوفمبر ١٩٩٣، بزيارة رسمية تلبية لدعوة الرئيس مبارك وتأكيدًا للعلاقات الوثيقة بين الشعبين المصرى والأفغانى، والتى تمتد فى التاريخ القديم والحديث إلى أعماق بعيدة. واجتمع مع الرئيس مبارك والمسئولين المصريين، وأبرم العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات فى مجال

التعاون المختلفة. لكن تلك الفترة شهدت أيضًا حربًا أهلية دموية بين فصائل المجاهدين الأفغان، والذين انخرطوا فى القتال فى إطار الصراع على السلطة بعد انسحاب القوات السوفييتية، وهنا تغيرت السياسة الخارجية المصرية من الداعم للمجاهدين فى حربهم ضد القوات الشيوعية السوفييتية إلى إدانة الاقتتال الداخلى بين الفصائل، والذى أدى إلى قتل المدنيين وتدمير البلاد وبنيتها الأساسية. ورفضت مصر التدخل فى النزاع الأفغانى إثر تكرار الرئيس السابق برهان الدين ربانى عام ١٩٩٨، حيث طلب الرئيس السابق ربانى تدخل مصر للوساطة بين المعارضة وحركة طالبان، وفى تصريح صحفى دال قال وزير الخارجية المصرية عمرو موسى: «إن مصر لن تحرق أصابعها فى أفغانستان»، بل ارتكزت السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة على التزام الحياد بين أطراف الصراع الداخلى، ولم تنحز لطرف على حساب الآخر، وعملت مصر بالتعاون مع الأطراف الإسلامية مثل باكستان وإيران والسعودية على دعم جهود الوساطة لحل الخلافات بين فصائل المجاهدين ووقف الاقتتال الداخلى، كما ساهمت مصر عبر منظمة المؤتمر الإسلامى فى العمل على إيجاد مخرج للأزمة الأفغانية، ودعمت باكستان والسعودية لاستضافة قادة فصائل المجاهدين وتحقيق المصالحة الوطنية، إضافة إلى تحرك مصر على مستوى الصعيد الدولى، خاصة فى الأمم المتحدة لإدانة الحرب الأهلية ودعوة أطراف الصراع إلى وقف الحرب والقتال، وإعادة بناء البلاد وإيجاد حكومة منتخبة تمثل شرائح الشعب الأفغانى كافة.

وبعد صعود طالبان واشتداد المعارك بينها وبين معارضيها، أدانت مصر بشدة استمرار هذه المعارك ودعت دائمًا المجتمع الدولى للتدخل لوضع حد لمعاناة الشعب الأفغانى، كما أدانت مصر منهج طالبان الذى يرى فى الحرب السبيل الوحيد لحل الأزمة فى أفغانستان، حيث لم تعتمد طالبان على أساليب المدنية فى التحكم فى المجتمع، بل قررت أن تعيد المجتمع كله إلى العصور البدائية الأولى. و ترى مصر أن هذا الأسلوب لن يؤدى إلا إلى إلحاق الخسائر والأضرار بالشعب الأفغانى؛ ولذلك طلبت مصر ببدء حوار فورى لتحقيق التسوية السلمية للنزاع بين الأطراف الأفغانية. وهنا نجد أن السياسة الخارجية المصرية تجاه حركة أفغانستان لم تكن تتسم بالود، حيث لم تعترف مصر بنظام طالبان كبقية غالبية دول العالم، باستثناء ثلاث دول فقط هى السعودية والإمارات العربية المتحدة وباكستان، ونتيجة لتطبيق طالبان نظام الشريعة الإسلامية بصورة متشددة، فقد ألبت عليها معظم الدول خاصة مع احتضانها واستضافتها لعناصر تنظيم القاعدة وقادته مثل أسامة بن لادن والمصرى أيمن الظواهرى، وقد اعتبرت مصر إيواء طالبان ودعم عناصر تنظيم القاعدة عملًا عدائيًا، ويحمل العديد من المخاطر على الأمن القومى المصرى، خاصة بعد أن شهدت مصر

خلال التسعينيات سلسلة من العمليات الإرهابية، كان وراءها العديد من المتشددين الإسلاميين العائدين من أفغانستان، المعروفين باسم الأفغان العرب؛ ولذلك يمكن تفسير الموقف المصرى من نظام طالبان فى إطار جهود مصر لمحاربة الإرهاب، واتهام نظام طالبان بدعم وإيواء العناصر المتشددة. ورغم أن مصر لم تعترف بنظام طالبان إلا أنها حرصت دائمًا على عدم التدخل فى شئونها الداخلية، رغم الارتباط بين ما يحدث فى أفغانستان وتصاعد موجة الإرهاب فيها، حيث اتسمت السياسة المصرية بالتحفظ من نظام طالبان ومطالبته بطرد العناصر الإرهابية من المجاهدين العرب والمصريين. ويمكن القول إن أفغانستان فى ظل طالبان عانت العزلة الدولية الشديدة، والتى زادت بعد التحالف بين طالبان وتنظيم القاعدة، وكانت هذه العزلة الشديدة أحد الأسباب الرئيسية لسقوط نظام طالبان.

(جـ) الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧، وهى الفترة التى شهدت سقوط نظام طالبان بعد الغزو الأمريكى لأفغانستان فى أعقاب وقوع أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، وقيام الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش الابن ببناء تحالف دولى ضد طالبان واتهامها بإيواء ورفض تسليم عناصر تنظيم القاعدة، خاصة أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى، وقد أدى رفض طالبان طرد القاعدة أو تسليم عناصرها إلى قيام الولايات المتحدة بغزو أفغانستان، وقد دعمتها العديد من دول العالم التى شاركت بقوات فى الغزو. وفى هذه الفترة، اتسمت السياسة المصرية تجاه أفغانستان بعدة أمور: أولا رغم أن مصر تتخذ موقفًا معاديًا من طالبان، إلا أنها لم تؤيد الغزو العسكرى الأمريكى لأفغانستان، ليس دفاعًا عن طالبان، وإنما لأن ثوابت السياسة الخارجية المصرية ترفض استخدام القوة المسلحة والعدوان ضد الدول وإسقاط أنظمتها السياسية بالقوة، كذلك تباين وجهة النظر المصرية مع الرؤية الأمريكية إزاء أنجح السبل فى مواجهة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليه، فالولايات المتحدة ترى أن الإرهاب الذى قام به منفذو أحداث ١١ سبتمبر، كان نتيجة لغياب الديمقراطية وانتشار الفقر والتخلف والتشدد بما شكل بيئة مواتية لتفريخ الإرهابيين، وبالتالى ينبغى العمل على محاربة التطرف والتشدد فى أفغانستان لاستئصال جذور الإرهاب من المنبع. أما مصر فرغم إدانتها لأعمال الإرهاب باعتبارها إحدى الدول التى اكتوت بناره، إلا أنها اختلفت مع الرؤية الأمريكية، حيث تعتبر أن الإرهاب ليس فقط ناتجًا عن غياب الديمقراطية والتخلف والفقر، وإنما نتيجة لسياسة ازدواجية المعايير الدولية التى تنتهجها الولايات المتحدة فى

العالم ونمط التعامل مع الأزمات الدولية، مثل الصراع العربى الإسرائيلى، وترى مصر أن غياب حل عادل للمشكلة الفلسطينية يمثل أحد مسببات الإرهاب فى العالم، كما تدعو مصر إلى وضع تعريف محدد للإرهاب فى إطار اتفاقية عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتضع الآليات المحددة لمواجهته وتميز بين أعمال الإرهاب المدانة عالميًّا والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، والتى يبررها القانون الدولى. ورغم أنها لم تشترك ضمن قوات التحالف الدولى فى أفغانستان، إلا أنها اعترفت بنظام الرئيس الأفغانى حامد كرزاى، وأقامت مع أفغانستان علاقات دبلوماسية كاملة، وشهدت العلاقات بين طرفين نموًّا مطردًا وتطورًا إيجابيًّا وتقدمًا ملحوظًا، وارتكزت السياسة المصرية على دعم النظام الأفغانى، ودعم جهوده فى تحقيق الأمن والاستقرار فى أفغانستان، لكن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتطور بشكل كبير فى ظل استمرار حالة عدم الاستقرار فى أفغانستان وتصاعد الصراع بين النظام الأفغانى وقوات التحالف تحت قيادة الناتو وبين عناصر نظام طالبان، إضافة للبعد الجغرافى بين البلدين، وبالتالى لم تكن أفغانستان جاذبة لمجالات التعاون الاقتصادى لمصر. ومن ثم، فإن السياسية المصرية تجاه أفغانستان طوال ربع القرن الماضى تميزت بسمات عامة تمثلت فى :

(أ) احترام مصر لسيادة واستقلال أفغانستان كدولة عضو فى الأمم المتحدة، ورفض التدخل الدولى فى شئونها وعدم استخدام القوة العسكرية ضدها.

(ب) العمل على دعم الأمن والاستقرار فى أفغانستان، وتوظيف الفرص المشتركة لتطوير العلاقات معها.

(ج) شهدت العلاقات بين البلدين فترات من التقارب والتباعد وتوقف فى الحالتين على أمرين: **الأول**: نمط النظام السياسى الأفغانى، حيث شهدت العلاقات المصرية الأفغانية فتورًا إبان فترة حكم طالبان، كما شهدت تقاربًا إبان فترة النضال الأفغانى ضد الاحتلال السوفييتى، كما شهدت وجود علاقات طبيعية فى مرحلة ما بعد الغزو الأمريكى لأفغانستان، **والثانى**: هو معيار المصلحة فى العلاقات بين البلدين خاصة المصالح الاقتصادية والتجارية، فخلال تلك الفترة لم تحظ أفغانستان بالاستقرار السياسى والأمنى الذى يمثل بيئة مواتية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع مصر أو إقامة المشروعات المشتركة بينهما، إضافة إلى البعد الجغرافى الكبير بين البلدين، وهو ما كان عائقًا أمام تدفق

الاستثمارات المصرية إلى أفغانستان أو تنشيط العلاقات التجارية، كما أن ابتعاد أفغانستان عن مصر لم يدخلها فى دائرة الاهتمام المصرى المباشر الخاص بأمنها القومى، وإجمالا يمكن القول إن السياسة المصرية تجاه أفغانستان جاءت ضمن إطار الدائرة الإسلامية للسياسة الخارجية المصرية، باعتبار أن أفغانستان دولة إسلامية وتربطها قواسم مشتركة مع مصر.

ثانيًا: آفاق تطوير العلاقات المصرية الأفغانية

إذا كانت العلاقات المصرية الأفغانية لم تشهد تقاربًا كبيرًا لعوامل عديدة خاصة بالأوضاع الداخلية فى أفغانستان، فإن تطوير العلاقات بين البلدين يكتسب أهمية كبيرة فى ضوء عدد من الاعتبارات:

(أ) القواسم المشتركة بين البلدين، والتى توفر أرضية كبيرة يمكن البناء عليها فى تنشيط وتفعيل العلاقات المصرية الأفغانية، ومن أبرز تلك القواسم، هو أنهما دولتان إسلاميتان وأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، إضافة لوجود العديد من الفرص والإمكانات الاقتصادية التى يمكن توظيفها لصالح شعبى البلدين، ولذلك تبرز أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، إضافة للتاريخ المشترك الذى يجمع البلدين، حيث هاجر العديد من العلماء الأفغان إلى مصر، وكان لهم دور مهم فى علو وازدهار الحضارة الإسلامية مثل جمال الدين الأفغانى.

(ب) واجهت الدولتان خطر الإرهاب والتشدد، ومحاولات البعض توظيف الدين الإسلامى لتحقيق مصالحه وأهدافه، وهذا يدفع إلى ضرورة التعاون فى البلدين ضد ظاهرة الإرهاب والتشدد، خاصة بعد تجربة الأفغان العرب الذين قاتلوا فى أفغانستان ضد الاحتلال السوفييتى، ثم عادوا إلى بلادهم وشكلوا خطرًا على أمنها القومى، وكان لهم دور فى العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر.

(ج) رغم أن أفغانستان تواجه تحديات عديدة فى ظل استمرار العنف وعدم الاستقرار السياسى فيها، إلا أنها كدولة ذات تاريخ وحضارة وإمكانات اقتصادية هائلة تمثل أهمية كبيرة للسياسة المصرية، وتدفع فى اتجاه التقارب والتعاون بينهما، خاصة أن هناك حسب

التصريحات الرسمية رغبة جادة متبادلة لدى الدولتين لدفع العلاقات لمجالات جديدة فضلًا عن تعميق ماهو قائم منها.

آليات تفعيل العلاقات المصرية الأفغانية ما بعد الاحتلال الأمريكى

هناك عدد من الآليات لتطوير العلاقات المصرية الأفغانية فى العديد من المجالات :

أولًا : فى المجال السياسى

١- هناك العديد من مجالات العمل السياسى التى تحتاج إلى جهود مصرية أفغانية مشتركة، وأول هذه المجالات ما يتصل بقضية العلاقة بين الإسلام والغرب، فيمكن للدولتين القيام بدور مهم من خلال التوصل إلى خلق آليات مؤسسة للتعامل مع الغرب، بحيث تكون قادرة على تقديم صورة الإسلام الصحيح لهذه الدول، وإزالة التشويه الذى أصابها بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتوضيح أن الإسلام يقوم على الاعتدال والتسامح واحترام الآخر، والمساهمة فى تقدم الحضارة الإنسانية والعالمية، وأن ما تقوم به مجموعات صغيرة من أعمال إرهاب باسم الدين لا يعبر عن غالبية الشعوب الإسلامية المعتدلة. كما يمكن للدولتين العمل المشترك من أجل مواجهة خطر الإرهاب، وتبادل المعلومات حول الإرهابيين، وعدم السماح لهم باتخاذ أراضيهما كقاعدة للأعمال الإرهابية ضد كل منهما أو ضد الدول الأخرى، وفى هذا الإطار يمكن تأسيس مركز مصرى أفغانى لمكافحة أعمال الإرهاب وإبرام اتفاقية مشتركة بينهما بشأن وضع السبل لمكافحة تلك الظاهرة.

٢- ما يشجع على التقارب أن تاريخ البلدين لم يشهد وجود أعمال عدائية ضد كلٍّ منهما الآخر، ولما كانت مصر وأفغانستان تبعدان جغرافيًّا عن بعضهما البعض، كما أنهما ليستا فى منطقة تأثير إقليمى واحد، فلا توجد مشكلات حدود أو تنافس على مناطق النفوذ أو زعامة التكتلات الإقليمية، فإن البعد السياسى يتراجع كثيرًا أمام البعد الثقافى فى علاقة الدولتين. إن الدولتين تشتركان فى نفس الأسس التى تقوم عليها سياستهما الخارجية، كما أن النظام السياسى فى كلتا الدولتين يعتبر عاملًا مشجعًا للعلاقة بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بمسألة اتخاذ القرار فى القضايا التى تهم البلدين، حيث لا يوجد تعدد القوى والمؤسسات التى تساهم فى صياغة مفاهيم وقرارات هذه السياسة فضلًا عن أنه يوجد

تأييد كامل من كل دولة للأخرى فى المنظمات الدولية عند التصويت على القضايا التى تمس مصالح الدولتين، وهذا يزيد من أهمية احتياج كل دولة للأخرى .

٣- المزيد من الاهتمام والجدية خاصة من الجانب المصرى فى نطاق إدارة العلاقات المصرية الأفغانية من خلال التنسيق بين الأجهزة الرسمية المعنية بهذه العلاقات، إضافة إلى الهيئات غير الرسمية.

٤- ضرورة قيام مصر بزيادة تعاونها السياسى والدبلوماسى مع أفغانستان عن طريق تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة وإبداء المزيد من الاهتمام بالقضايا الحيوية والإستراتيجية لأفغانستان، وذلك ضمن سياسة المفاتحة و المكاشفة لإزالة العقبات والمشاكل التى تعوق تعاونها نتجة لعدم فهم بعضهم متطلبات البعض الآخر.

٥- إنشاء العديد من المؤسسات السياسية المشتركة التى يكون من ضمن أهدافها كيفية تفعيل العلاقات السياسية بين البلدين، وهنا تبرز دور مراكز الأبحاث فى البلدين لتعظيم الفرص والمصالح المشتركة ووضع الآليات لتطويرها.

٦- يمكن لمصر أن تلعب دورًا مهمًّا فى تحقيق الأمن والاستقرار فى أفغانستان، وذلك من خلال دعم جهود الوساطة التى تقوم بها الأطراف الأخرى، أو التى تقوم بها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الأفغانية، وتوظيف المدخل الدينى لتحقيق تلك المصالحة، باعتبار أن أفغانستان دولة إسلامية سنية حنفية مثل مصر، ويبرز هنا دور الأزهر الشريف كمؤسسة تحظى بالتقدير والقداسة لدى الشعب الأفغانى وفصائله، فى تحقيق التقارب والتصالح بين الأطراف الأفغانية لوقف دوامة العنف واستعادة البلاد لسيادتها واستقرارها.

ثانيًا: فى المجال الاقتصادى

العلاقات الاقتصادية والتجارية وهى مجالات واعدة لصالح الطرفين تحتاج لمزيد من الجهد لدفعها إلى آفاق أرحب. ورغم أن العلاقات المصرية الأفغانية اتسمت بأنها ضئيلة أو منعدمة بين البلدين خلال فترة ربع القرن الماضية، إلا أنه يمكن تفعيل تلك العلاقات فى المستقبل عبر:

١- إنشاء مجلس أعمال مصرى أفغانى يضم رجال الأعمال فى البلدين ويساعد فى اكتشاف الفرص الاقتصادية والاستثمارات الممكنة التى يمكن للدولتين الاستثمار المشترك فيها.

٢- تطوير عملية التبادل التجارى بين البلدين خاصة فى السلع والخدمات التى تحظى فيها الدولتان بالميزة النسبية، وهنا يمكن لأفغانستان الاستفادة من التجربة التنموية المصرية، كذلك الاستفادة من مساهمة مصر فى عملية إعادة إعمار أفغانستان وخبرتها فى إزالة الألغام الناتجة عن الحروب.

ثالثًا: فى المجال الثقافى

تبرز أهمية تدعيم التعاون الثقافى المصرى الأفغانى عبر :

١- التوسع فى تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفغان فى الجامعات والمعاهد المصرية، وإنشاء المزيد من المعاهد الأزهرية وفروع الجامعات المصرية فى أفغانستان لتعليم اللغة العربية وتعلم الثقافة والحضارة المصرية.

٢- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجامعات المصرية والجامعات الأفغانية، وإنشاء المراكز الثقافية فى كلا البلدين للتعريف بثقافة وحضارة البلد الآخر، وتوفيرقاعدة معلومات وبيانات عن أفغانستان فى مصر وعن مصر فى أفغانستان، حتى يمكن للمهتمين بهذه العلاقات التحرك على أسس موضوعية .

٣- زيادة البعثات وتبادل الوفود والزيارات الأكاديمية والبحثية والإعلامية لتحقيق التواصل والتفاعل الثقافى بين شعبى البلدين، ويمكن بث برامج إعلامية مشتركة عن كلا البلدين تساهم فى تعريف الشعبين الأفغانى والمصرى بثقافة وعادات وتقاليد كل منهما، إضافة لتوظيف الروابط التاريخية الثقافية المشتركة فى إعادة تفعيل وتطوير التعاون الثقافى بينهما، وهو مدخل مهم لتحقيق التقارب السياسى والتعاون الاقتصادى.

٤- وتوسيعًا لقاعدة الطلاب الذين يدرسون فى الأزهر وتحقيقًا لرغبة الكثير منهم الذين يعتبرون أن الدراسة فى الأزهر الشريف من أعز أمانيهم، فإن الباحث يقترح أن يتم ترشيح عدد كبير من الطلاب الأفغانيين الدارسين فى جامعة كابل بالسنة الدراسية النهائية على منح دراسية للدراسة بجامعة الأزهر لمدة سنة والحصول على الدرجة

الجامعية الأولى. و فى هذا توفير للمشقة والمعاناة التى يعاينها الطلاب فى الدراسة بالخارج وأيضًا منحهم ميزة الدراسة فى جامعة الأزهر.ويمكن أيضًا لجامعة الأزهر الاستعانة ببرامج التعليم المفتوح فى توسيع قاعدة المستفدين من التعلم فى جامعة الأزهر، وأن يتم تأدية امتحانات آخر العام فى السفارة المصرية بأفغانستان، ومنح من يصل إلى السنة النهائية فى المرحلة الجامعية الأولى منحة للحصول على الدرجة من جامعة الأزهر فى القاهرة .

***

وختامًا: *فإن هذه الدراسة تعتبر مجهودًا متواضعًا من جانب الباحث الذى يعتقد أنها لم تصل بعد إلى حد الكمال العلمى الذى كان يتمناه، ولكنها خطوة على هذا الطريق.*

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،،

***

المراجـــع

أولًا: الوثائق

١ـ أنور السادات، مجموعة خطبه، الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.

٢ـ دستور جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٠٧. ج.م.ع. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٣ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك ، يوليو ـ ديسمبر ١٩٨٢ ، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٨٣ . الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٤ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك ، يوليو – ديسمبر ١٩٨٤ حديث الرئيس مبارك إلى «ساندى فريمان» مذيعة شبكة الإذاعة الأمريكية CNN بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٨٤. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٥ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك فى نادى الصحفيين بواشنطن، بتاريخ٢/ ٥/ ١٩٨٢ . الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

٦ـ مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك، يوليو – ديسمبر، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ٣/ ١٠/ ١٩٨٢. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

obeikandl.com

ثانيًا: الكتب العربية

١ـ إبراهيم عرفات (محررًا) القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٩.

٢ـ إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ،

٣ـ إبراهيم نافع و(آخرون) ما الذى يجرى فى آسيا؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، بدون تاريخ.

٤ـ أبو العينين فهمى محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩ .

٥ـ أحمد يوسف أحمد، وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية فى العلاقات العربية – الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠٠٣ .

٦ـ الأزهر تاريخ .. ورسالة، الهيئة العامة للاستعلامات١٩٩٠، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات.

٧ـ أوضاع العالم على مشارف القرن الحادى والعشرين عام ١٩٩٨، عرض وتحليل مؤسسة «لاديكوفرت»، ترجمة وتعليق السفير حسين شريف، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠ .

٨ـ بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران) السياسات الخارجية للدول العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

٩ـ تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية (أفغانستان)، مجلد ١ ، ص ١٠ منشورات الوكالة العالمية ، بيروت .

١٠ـ تيرى ميسان ، ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الخديعة المرعبة ، ترجمة داليا محمد السيد الطوخى ، جيهان عبد النبى.

١١ـ ج. م.ع. وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٧ ، الرئيس مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الفكر ... الممارسة ... والإنجاز.

١٢ـ جامعة الشعوب الإسلامية والعربية، أفغانستان فى مواجهة الغزو الروسى، مطابع الأهرام، القاهرة.

١٣ـ جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثانى، القاهرة، دار الهلال.

١٤ـ جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة.

١٥ـ جمال على زهران السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ – ١٩٨١، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٥.

١٦ـ جمال على زهران «ديناميكية السياسة الخارجية والدورالمصرى فى ظل التحولات الجديدة»، الناشر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

١٧ـ جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية فى القرن الحادى والعشرين، دار المريخ ، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٨ـ جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الجديدة ١٩٨٣.

١٩ـ حنا صالح، أفغانستان الثورة، دار الفارابى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

٢٠ـ حمدى الطاهرى، خمس سنين سياسة ، القاهرة ، مطبعة النصر ، ١٩٨٢.

٢١ـ زبينغنيو بريجينسكى « الاختيار » السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة عمر الأيوبى ، ناشر دار الكتاب العربى، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٢ـ السيد جمال الدين الأفغانى، تنمية البيان فى تاريخ الأفغان.

٢٣ـ سيد هانى شاهد على حرب أفغانستان، القاهرة، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠٠٣.

٢٤ـ صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات، ترجمة عباس هلال كاظم ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد الأردن الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦.

٢٥ـ صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة ، دار الوطن العربى ، بيروت، ١٩٧٥.

٢٦ـ عبادة كحيلة، مصر والوطن العربى، تواصل أم انقطاع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٢٧ـ عبد الحليم غزالى، طالبان العمائم والمدافع والأفيون ، دار الخيال، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٨ـ عبد الستار الطويلة، أفغانستان الحقيقية والمستقبل، مطابع روزاليوسف القاهرة، بدون تاريخ.

٢٩ـ عبد الله عزام ، آيات الرحمن فى جهاد الأفغان ، دار الدعوة للطبع والتوزيع ، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٣٠ـ عصام دراز ، ملحمة المجاهدين العرب فى أفغانستان .

٣١ـ على عبد العظيم ، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، مطابع الأزهر الشريف، ٢٠٠٤.

٣٢ـ عمرو هاشم، القضايا الخارجية فى عهد مبارك القاهرة، سلسلة كتاب الأهالى، بدون تاريخ.

٣٣ـ عيسى السيد عيسى دسوقى، أفغانستان؛ تقويم جغرافى للواقع السياسى وتداعياته، الناشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٣٤ـ علاء أبوزيد، الإسلام و السياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، ١٩٨٨.

٣٥ـ فاضل زكى محمد، السياسة الخارجية وأبعادها فى السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٥.

٣٦ـ فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ .

٣٧ـ فهمى هويدى، حدث فى أفغانستان، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ .

٣٨ـ كميل الطويل، القاعدة وأخواتها... قصة الجهاديين العرب، دار الساقى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ .

٣٩ـ مبارك، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨ .

٤٠ـ محمد مورو، الإسلام و أمريكا، حوار أم مواجهة، تحليل لكتاب الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون، القاهرة، الدبس للنشر.

٤١ـ محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران) العلاقات المصرية - الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٠ .

٤٢ـ محمد السيد سليم ورجاء سليم (محرران) الأطلس الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣.

٤٣ـ محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، قصة بداية و نهاية عصر أنور السادات، القاهرة مركز الأهرام للترجمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٤٤ـ محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكى من نيويورك إلى كابل، المصرية للنشر العربى والدولى، يونيو، ٢٠٠٣.

٤٥ـ محمد عبد القادر أحمد، المسلمون فى أفغانستان، القاهرة، دار النهضة المصرية .

٤٦ـ محمد عبد الهادى علام ، الدبلوماسية المصرية فى التسعينيات، الانتقال إلى نظام دولى جديد، النهضة المصرية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.

٤٧ـ محمد فايز فرحات، العلاقات العربية الباكستانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

٤٨ـ محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار المستقبل العربى ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ .

٤٩ـ محمد فتح الله الخطيب ، محاضرات فى المشكلات المعاصرة ، القاهرة ، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤ .

٥٠ـ محمد عبد العظيم سعود، كتاب الجمهورية ، الأزهر والشيوخ ، مايو ٢٠٠١.

٥١ـ محمد كمال، القضية الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الآسيوى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٥٢ـ محمد نعمان جلال، العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

٥٣ـ محمود المراغى سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وثائق الخارجية الأمريكية ، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .

٥٤ـ المشكلة الأفغانية فى المحافل الدولية، القاهرة، جامعة الشعوب الإسلامية والعربية.

٥٥ـ مصطفى الفقى، محنة أمة : خطايا النظم ومعاناة الشعوب، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٥٦ـ نبيل شرف الدين، بن لادن، طالبان .. الأفغان العرب والأممية الأصولية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، القاهرة، مكتبة مدبولى.

٥٧ـ نوربرت هايترليش هول، مهمة فى أفغانستان، تعريب محمد جديد، مكتبة العبيكان، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٨ـ هدى ميتكيس، العلاقات الآسيوية – الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ .

٥٩ـ هدى ميتكيس (محررًا)، العلاقات الآسيوية ـ الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ .

٦٠ـ هدى ميتكيس والسيد صدقى عابدين (محرران) قضايا الأمن فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٤ .

٦١ـ هنرى لورنس، الشرق العربى فى الزمن الأمريكى من حرب الخليج إلى حرب العراق، ترجمة، بشير وسباعى، دار ميريت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

ثالثًا : الدوريات

١ـ أبو بكر الدسوقى، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٧.

٢ـ أسامة الغزالى، حرب «الأزمة الأفغانية وإيران»، مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٠، إبريل ١٩٨٠.

٣ـ إيهاب شريف، الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان، مجلة السياسة الدولية، عدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٢٠ – ٢٢٤ .

٤ـ بانج يونجهونج، تغيرات مهمة فى السياسة الأمريكية نحو إيران، إعداد هانى بدر الدين قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٢، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ١٩٩٩ .

٥ـ بطرس بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤

٦ـ التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٥. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٥.

٧ـ التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩ .

٨ـ التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١.

٩ـ تقرير الحالة الدينية فى مصر، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى ١٩٩٥.

١٠ـ تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣، القاهرة .

١١ـ حامد عبد الماجد، ظاهرة الأفغان العرب : محاولة للفهم والتحديد العلمى، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٣٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١.

١٢ـ حسام سويلم، التطور المستقبلى لبرنامج الصواريخ الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤.

١٣ـ حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية فى وسط آسيا : الواقع ... والآفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، الأهرام، يناير ٢٠٠٢ .

١٤ـ هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧ .

١٥ـ السفير/ أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية فى آسيا، أوراق آسيوية، العدد ٦ فبراير ١٩٩٦.

١٦ـ السيد عوض عثمان، التدخل الإيرانى فى الأزمة الأفغانية، مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٧ ديسمبر ٢٠٠١، مؤسسة الأهرام، القاهرة .

١٧ـ صلاح أبو النجا، أفغانستان وأزمة الوفاق الدولى، مجلة السياسة الدولية، إبريل ١٩٨٠ .

١٨ـ صلاح حليمة، تطورات الأوضاع فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، الأهرام، يوليو ١٩٩٧ .

١٩ـ طارق إبراهيم، بانتظار القضاء على « طالبان»، مجلة الملف العربى ـ الأوروبى، العدد ١١١، نوفمبر ٢٠٠١ .

٢٠ـ طارق حسنى أبو سنة، أفغانستان من الجهاد إلى الحرب الأهلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، الأهرام، إبريل ١٩٩٦ .

٢١ـ طارق دحروج، تطورات الأزمة الأفغانية، وأبعاد الدور الدولى، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٨، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٤ .

٢٢ـ طارق دحروج، الأزمة الأفغانية : معطيات جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٠، الأهرام، إبريل ١٩٩٥ .

٢٣ـ عبد الحميد الموافى، أرضية الصراع فى الحرب الأهلية الأفغانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٨٠ .

٢٤ـ عبد الحميد الموافى، الأوضاع الداخلية فى أفغانستان والتدخل السوفييتى، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٩، يناير ١٩٨٠ .

٢٥ـ عبد المنعم سعيد كاطو، دروس ونتائج من حرب أفغانستان وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢ .

٢٦ـ على محمد رجب، التعديلات فى مفهوم الأمن القومى الروسى، مجلة الدفاع، العدد ١٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مايو ٢٠٠٢ .

٢٧ـ علاء أبوزيد، الإسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، ١٩٨٨ .

obeikandi.com

٢٨ـ ليلى عبد المجيد، رؤية الصحافة المصرية للتدخل السوفييتى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ١٩٨٠.

٢٩ـ مجدى حماد، محددات الصراع الدولى فى القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧.

٣٠ـ مجلة أكتوبر، الأحد ١٨ / ٣/ ٢٠٠١ .

٣١ـ مجلة أكتوبر، العدد ١٦٧، الأحد ٦ / ١/ ١٩٨٠ .

٣٢ـ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ .

٣٣ـ مجلة العربى، العدد ٥٣٠، يناير ٢٠٠٣ .

٣٤ـ مجلة الوسط، العدد ٣٥٩، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨ .

٣٥ـ محمد السعيد إدريس، صراع السياسات والاجتماعات بين واشنطن وطهران، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٥، أغسطس ٢٠٠٧.

٣٦ـ محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ .

٣٧ـ محمد عبد السلام، الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣.

٣٨ـ محمد عزت محمد على، التعاون العسكرى الروسى – الهندى : الأبعاد والدوافع، مجلة الدفاع، العدد ١٨٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مارس ٢٠٠٢ .

٣٩ـ معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣.

٤٠ـ مغاورى شلبى على، الصين والاقتصادى العالمى... مقومات وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧ .

obeikandl.com

٤١ـ نادية مصطفى، حروب القرن الواحد والعشرين، ووضع الأمة الإسلامية «رؤية أولية»، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥١، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣ .

٤٢ـ نبيه الأصفهانى، أبعاد التقارب الروسى – الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ .

رابعًا : مصادر أخرى

(أ) الرسائل العلمية

١ـ رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابى بين مصر والدول الإفريقية فى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٨٥ دراسة فى أحد أدوات السياسة الخارجية المصرية. رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨) .

٢ـ عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم، البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية المصرية ١٩٥٢ – ١٩٦٩، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية، مكتبة البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢ .

٣ـ محمد بدر الدين مصطفى سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ _١٩٨١، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير فى العلوم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

(ب) الجرائد

١ـ جريدة الأهرام، القاهرة ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢ .

٢ـ جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، عدد ١٧ نقلًا عن جريدة التايمز فى لندن ، مايو ١٩٢٩ .

٣ـ جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، العدد ٢٥ – ٢٦ .

٤ـ جريدة الأهرام، ١٩ / ٤/ ١٩٩٢.

٥ـ جريدة الأهرام، ٢٧ / ٤/ ١٩٩٢.

٦ـ جريدة الأهرام، ١٩/ ١/ ٢٠٠١.

٧ـ جريدة الأهالى، ٢/ ٥/ ٢٠٠٢ .

٨ـ جريدة الأهرام، ١١/ ٤/ ١٩٨٣.

٩ـ جريدة الأهرام، ١٢/ ٤/ ١٩٨٣ .

١٠ـ جريدة الأهرام، ٢٨ / ١٢/ ١٩٧٩.

١١ـ جريدة الأهرام، ٤ / ١/ ١٩٨٠ .

١٢ـ جريدة الأهرام، ٩ / ١/ ١٩٨٠ .

١٣ـ جريدة الأهرام، ١٥ / ١/ ١٩٨٠.

١٤ـ جريدة الأهرام، ٢٧ / ٢/ ١٩٨٠.

١٥ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠.

١٦ـ جريدة الأهرام، ٢٨ / ١٢/ ١٩٨٠.

١٧ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٨١.

١٨ـ جريدة الأهرام، ١١/ ٢/ ١٩٨٩.

١٩ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ٨/ ١٩٩٢ .

٢٠ـ جريدة الأهرام، ١٥ / ١١/ ١٩٩٣ .

٢١ـ جريدة الأهرام، ١٦ / ١١/ ١٩٩٣ .

٢٢ـ جريدة الأهرام، ١٨ / ١١/ ١٩٩٣ .

٢٣ـ جريدة الأهرام، ١٩/ ١١/ ١٩٩٣ .

٢٤ـ جريدة الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥ .

٢٥ـ جريدة الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥ .

obeikandl.com

٢٦ـ جريدة الأهرام، ٢/ ١١/ ١٩٩٦.

٢٧ـ جريدة الأهرام، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦ .

٢٨ـ جريدة الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦ .

٢٩ـ أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢١/ ٣/ ٢٠٠١ .

٣٠ـ أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١ .

٣١ـ أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١ .

٣٢ـ تصريحات عمرو موسى، الخليج، ٩/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٣٣ـ جريدة الأهرام ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٢ .

٣٤ـ جريدة الأهرام : قسم المعلومات، ٢٨ / ٧/ ٢٠٠٤ .

٣٥ـ جريدة الأهرام : قسم المعلومات، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٥ .

٣٦ـ جريدة الأهرام، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٨ .

٣٧ـ جريدة الخليج، ٩/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٣٨ـ جريدة الحياة، ١١/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٣٩ـ جريدة الحياة، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٢ .

٤٠ـ جريدة القبس الكويتية، ١١/ ٢/ ١٩٨٦.

٤١ـ جريدة الشرق الأوسط، ٣/ ٣/ ٢٠٠١ .

❋❋❋

obeikandi.com

(جـ) المراجع باللغة الفارسية

١ـ أحمد رشيد : طالبان، «إسلام، نفت وبازى بزرك نودر آسياى ميانه»، (طالبان : الإسلام والنفط والصراع الكبير فى وسط آسيا)، ترجمة عبد الودود ظفرى، ناشر بنكاه انتشارات ميوند، كابل، ١٣٨٠ .

٢ـ أفغانستان وجهـان (أفغانستان والعالم). مركز مطالعات استراتيجيك، ج (١). وزارت أمور خارجة، جاب أول، ديسمبر ٢٠٠٧ .

٣ـ شيرشاه يوسفزى، تاريخ مسخ نمى شود (التاريخ لا يُزَيَّف) مركز نشراتى ميوند، سباكتا بخانه، بازار قصة خوانى. بشاور ١٣٧٩ خورشيدى.

٤ـ جواهر لعل نهرو، ترجمة محمود تفضلى، « نكاهى به تاريخ جهـان» (لمحات من تاريخ العالم) مجلد ٣، تهران .

٥ـ جارج آرنى، أفغانستان كذركاه كشوركشايان (أفغانستان معبر المستعمرين)، ترجمة، سيد محمد يوسف علمى. وحبيب الرحمن هاله، مركز نشراتى ميوند بشاور.

٦ـ قانون أساسى أفغانستان (الدستور الأفغانى) وزارت عدلية، دولت انتقالى إسلامى أفغانستان، تاريخ جاب ١٣٨٣ ه ش برابر باسال ٢٠٠٤ .

٧ـ لودويك آدمك:«تاريخ روابط سياسى أفغانستان درنيمهء نخست سدهء بيستم (تاريخ أفغانستان السياسية فى نصف القرن العشرين)، ترجمة، فاضل صاحب زاده، طبع دوم ناشر، بنكاه انتشارات، كابل، ١٣٨٤ .

٨ـ محمد إكرام أنديشمند، أمريكا در أفغانستان (أمريكا فى أفغانستان)، ناشر بنكاه، انتشارات ميموند، كابل.

٩ـ مير صاحب كاروال، درسهاى تلخ وعبرت أنكيز أفغانستان (الدروس المريرة والمستفادة لأفغانستان)، انتشارات مطبعة ميوند كابل، ١٣٨٤.

١٠ـ مجموعة مقالات بيرامون أفغانستان (مجموعة مقالات حول أفغانستان)، مركز تحقيقات أفغانستان، تهران.

١١ـ ميرآقا حقجو، أفغانستان ومداخلات خارجى (أفغانستان والتدخل الأجنبى)، ناشر، بنكاه انتشارات ميوند، كابل، ١٣٨٠.

(1) Adam Garfinkle "Afghanistanding" orbis Vol.43, No, 3 Summer (1999).

(2) Bruce, J: «Arab Veterans Of the Afghan war» Jane,s Intellingence Review, Vol, 7. No. 4. washington, DC. April, 1995, .

(3) Gaffney, Vadm. P:and (other) «Combating Terrorism In Globalized world» first Printing. National war College, National Defense University, Washing ton, DC, November, 2002.

(4) Garneilt, sherman, W. and other, (editors) National Defiense University washington, DC.1999, p.210.

(5) Galster, S. «Afghanistan: The Making Of Us Policy 1973 -1995». National Security Archive, George Washington University, Washing ton, DC. 1995.

(6) Gen. Kamal Matinnuddin, Afghanistan Issue: The Taliban Factor, National Development and Secuity. Vol, 4,No, 5, May1996.

(7) Haddar, Leon. T: «The Green peril,:Creating The Islamic fundamentalist Threat»Policy analysis, No, 177. The Catolnstitute, washington, DC. Augyst 27, 1992,.

(8) Hamid Al-Taheri, Five Years of Politics, Cairo: Publisher not identified. 1982.

(9) Human Rights Watch, «Afgahistan: Crisis of Impunity: The Role Of Pakistan, Russia, and Iran in Fueling The Civil War « New York, July 2001.

(10) Jalali Ali, A: «The Strategic Partnership, Of Russia and lran Parameters». Vol XXXI, No,4. Us Army War college Quarterly, National Defense Uni, Washington, DC. Winter 2001,.

(11) The Future of Afghanistan Society After The Settlement Of The Conflicf, National Development and Security. Joarnel, Vol. (4) No. 4, May 1996.

(12) Tomsen, P. Geopolitics Of An Afghan Settlement, Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 4. Ministry Of Foreign Affairs Ankara, February 2001.

(13) Shah Tarzy, Afghanistan in 1992: A Honnesitan in 1992: A Honnesian State Of Nature, Asian Surve. Vol, 33 No, 2, Feb, 1993.

* * *

المؤلف فى سطور

زيد الله عماد الدين نائل

١ـ خريج كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر الشريف، عام ٢٠٠٤.

٢ـ حاصل على رسالة الماجستير فى العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، عام ٢٠٠٩.

٣ـ يعد حاليًا رسالة الدكتوراه فى «موضوع السياسة الخارجية السعودية تجاه أفغانستان» تحت إشراف أ.د. هدى ميتكيس مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

٤ـ ساهم بورقة علمية ضمن مؤتمر «مستقبل تنظيم القاعدة والإرهاب العابر للحدود فى مناطق الاضطرابات الحالية» بالمركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٠٩.

٥ـ ساهم بورقة علمية ضمن مؤتمر «مصر وسياسة التوجه شرقًا»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٩.

* * *

obeikandl.com